قال أبو جعفر النحاس: ما علمت في اختيار حمزة أبعد من هذا الحرف لأنه لا يوجبه الإعراب ولا اللفظ ولا المعنى، أما الإعراب فلأن ابن مسعود قرأ:" إلاَّ أن تخافوا ألا يقيموا"، فهذا إذا رد في العربية لما لم يسم فاعله كان ينبغي أن يقال إلاَّ أن يخافا ألا يقيما، وأما اللفظ فإن كان على لفظ "يخافا" وجب أن يقال: فإن خيفا، وإن كان على لفظ:"خفتم " وجب أن يقال إلاَّ أن تخافوا. وأما المعنى فأستبعد أن يقال: "و لا يحل لكم أن تأخذوا مما أتيتموهن شيئاً إلاَّ أن يخاف غيركم، ولم يقل تعالى: ولا جناح عليكم أن تأخذوا له منها فدية، فيكون الخلع إلى السلطان، والفرض أن الخلع لا يحتاج السلطان. (١)

تفنيد إعتراض النحاس السابق:

قال الإمام أبو حيان الأندلسي: وقد طعن في هذه القراءات من لا يحسن توجيه كلام العرب، وهي قراءة صحيحة مستقيمة في اللفظ وفي المعنى، ويؤيدها قوله بعد: فإن خفتم، فدل على أن الخوف المتوقع هو من غير الأزواج، وقد اختار هذه القراءة أبو عبيد.(٢)

وقال السمين الحلبي (رحمه الله): "وقد رد الناس على النحاس: أما ما ذكره من حيث الإعراب فلا يلزم حمزة ما قرأ به عبد الله وأما من حيث اللفظ فإنه من باب الالتفات كما قدمته أولا، ويلزم النحاس أنه كان ينبغى على قراءة غير حمزة أن يقرأ "فإن خافا" وإنما هو فى القراءتين من الالتفات المستحسن فى العربية.

(١) الدر المصون ج٢ص ٤٤٩، ٤٥٠.

(٢) البحر المحيط ج٢ ص٢٠٧.

وأما من حيث المعنى فلأن الولاة والحكام هم الأصل فى رفع التظالم بين الناس الآمرون بالأخذ والإيتاء.([1])

توجيه قراءة حمزة من جهة الإعراب:

قال صاحب «الكشاف» وجه قراءة حمزة إبدال "ألا يقيما "من ألف الضمير، وهو من بدل الاشتمال، كقولك: خيف زيد تركه إقامة حدود الله([2])، وهذا المعنى متأكد بقراءة عبد الله {إِلا أَنْ يخافوا} وبقوله تعالى: {فَإِنْ خِفْتُمْ} ولم يقل: خافا، فجعل الخوف لغيرهما، وجه قراءة العامة إضافة الخوف إليهما على ما بينا أن المرأة تخاف الفتنة على نفسها، والزوج يخاف أنها إن لم تطعه يعتدي عليها.([3])

وعبارة السمين الحلبي تزيد هذا التوجيه إيضاحا فقال: وقد ذكروا فيها توجيهات كثيرة:

١- أحسنها أن يكون "ألا يقيما" بدلا من الضمير فى "يخافا" لأنه يحل محله، تقديره: إلا أن يخاف عدم إقامتهما حدود الله وهذا من بدل الاشتمال كقولك: الزيدان أعجبانى علمهما، وكان الأصل: إلا أن يخاف الولاة الزوجين ألا يقيما حدود الله، فحذف الفاعل الذى هو "الولاة" للدلالة عليه وقام ضمير الزوجين مقام الفاعل وبقيت "أن" وما بعدها فى محل رفع بدلا كما تقدم تقريره.

٢- وقد خرجه ابن عطية على أن "خاف" يتعدى إلى مفعولين كاستغفر يعنى أحدهما بنفسه وإلى الآخر بحرف الجر وجعل الألف هى المفعول الأول قامت مقام الفاعل وأن وما فى حيزها هى الثانى وجعل "أن" فى محل جر

---

(١) الدر المصون ج٢ص٤٤٩.

(٢) الكشاف ج١ص٤٤٦.

(٣) التفسير الكبير ج ٢ص٤٤٦ط دار إحياء التراث العربى.

عند سيبويه والكسائي ([1])، وقد رد عليه الشيخ – أبو حيان– هذا التخريج بأن خاف لا يتعدى لاثنين ولم يعده النحويون حين عدوا ما يتعدى لاثنين ولأن المنصوب بعده فى قولك "خفت زيدا ضربه"إنما هو بدل لا مفعول به فليس هو كالثانى فى "استغفرت الله ذنبا" وبأن نسبة كون "أن" فى محل جر عند سيبويه ليس بصحيح بل مذهبه أنها فى محل نصب وتبعه الفراء ومذهب الخليل أنها فى محل جر وتبعه الكسائى وهذا تقدم غير مرة...وهذا الذى قاله ابن عطية سبقه إليه أبو على إلا أنه لم ينظره ب"استغفر".([2])

٣- ووجه الفراء قراءة حمزة بأنه اعتبر قراءة عبد الله: إلاَّ أن يخافوا، وخطأه الفارسي، وقال: لم يصب، لأن الخوف في قراءة عبد الله واقع على: أن؛ وفي قراءة حمزة واقع على الرجل والمرأة، وهذا الذى خطأ به الفراء ليس بشئ لأن معنى قراءة عبدالله إلا أن تخافوهما أى الأولياء الزوجين ألا يقيما فالخوف واقع على "أن: وكذلك هى فى قراءة حمزة الخوف واقع عليها أيضا بأحد الطريقين المتقدمين: إما على كونها بدلا من ضمير الزوجين وإما على حذف الجر وهو على.([3]) بهذه التوجيهات قد ظهر موافقة قراءة حمزة للعربية وسلامتها من طعن النحاس وخاصة وقد رد علي إشكاله أبوحيان بما تقدم بيانه فثبتت صحة هذه القراءة وتواترها إلى المعصوم (ﷺ).

---

(١) المحرر الوجيز ج١ص٣٠٧ والبحر المحيط ج٢ ص٢٠٧.

(٢) انظر الحجة لأبى على ج٢ص٣٢٩.

(٣) الدر المصون ج٢ص ٤٤٨ إلى ص٤٥٠ بتصرف وانظر البحر المحيط ج٢ ص٢٠٧وما بعدها.

القراءة السابعة:

قال تعالى: ﴿ لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ وَإِن تُبۡدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ أَوۡ تُخۡفُوهُ يُحَاسِبۡكُم بِهِ ٱللَّهُۖ فَيَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ ﴾(البقرة: ٢٨٤)

قرأ عاصم وابن عامر {فَيَغْفِرُ، يُعَذّبُ} برفع الراء والباء، وأما الباقون فبالجزم أما الرفع فعلى الاستئناف، والتقدير: فهو يغفر، وأما الجزم فبالعطف على يحاسبكم ونقل عن أبي عمرو أنه أدغم الراء في اللام في قوله {يَغْفِرُ لِمَن يَشَاء} أدغم الراء الساكنة فى اللام السوسي والدورى و أبو عمرو بخلاف عنه وابن محيصن واليزيدى ويعقوب وهو من الإدغام الصغير.([1])

وقد طعن فى هذا الإدغام الزمخشرى لأن الراء حرف تكرير وهو أقوى من اللام والأقوى لا يدغم فى الأضعف وإليك نص عبارة الزمخشرى فى ذلك: قال الزمخشرى:فإن قلت: كيف يقرأ الجازم؟ قلت: يظهر الراء ويدغم الباء. ومدغم الراء في اللام لاحن مخطىء خطأ فاحشا. وراويه عن أبي عمرو مخطىء مرّتين، لأنه يلحن وينسب إلى أعلم الناس بالعربية ما يؤذن بجهل عظيم. والسبب في نحو هذه الروايات قلة ضبط الرواة، والسبب في قلة الضبط قلة الدرآية: ، ولا يضبط نحو هذا إلا أهل النحو.([2])

ووافقه البيضاوى على هذا فقال: وإدغام الراء في اللام لحن إذ الراء لا تدغم إلا في مثلها.([3])

---

(١) انظر معجم القراءات ج١ص٤٣١.

(٢) الكشاف ج١ ص٥١٨ و٥١٩.

(٣) تفسير البيضاوى ج١ ص٥٨٤ ط دار الفكر.

تفنيد قول الإمامين الزمخشري والبيضاوى: قال الإمام أبو حيان الأندلسي بعد أن ذكر نص الزمخشرى السابق:

وذلك على عادته في الطعن على القراء.

وأما ما ذكر أن مدغم الراء في اللام لا حن مخطىء خطأً فاحشاً إلى آخره، فهذه مسألة اختلف فيها النحويون، فذهب الخليل، وسيبويه وأصحابه: إلى أنه لا يجوز إدغام الراء في اللام من أجل التكرير الذي فيها، ولا في النون.....وأجاز ذلك الكسائي والفراء وحكياه سماعاً، ووافقهما على سماعه روآية: وإجازة أبو جعفر الرواسي، وهو إمام من أئمة اللغة والعربية من الكوفيين، وقد وافقهم أبو عمرو على الإدغام روآية: وإجازة، كما ذكرناه، وتابعه يعقوب كما ذكرناه، وذلك من روآية: الوليد بن حسان. والإدغام وجه من القياس، ذكرناه في كتاب (التكميل لشرح التسهيل) من تأليفنا، وقد اعتمد بعض أصحابنا على أن ما روي عن القراء من الإدغام الذي منعه البصريون يكون ذلك إخفاءً لا إدغاماً، وذلك لا يجوز أن يعتقد في القراء أنهم غلطوا، وما ضبطوا، ولا فرقوا بين الإخفاء والإدغام، وعقد هذا الرجل باباً قال: هذا باب يذكر فيه ما أدغمت القراء مما ذكر أنه لا يجوز إدغامه، وهذا لا ينبغي، فإن لسان العرب ليس محصوراً فيما نقله البصريون فقط، والقراءات لا تجيء على ما علمه البصريون ونقلوه، بل القراء من الكوفيين يكادون يكونون مثل قراء البصرة، وقد اتفق على نقل إدغام الراء في اللام كبير البصريين ورأسهم: أبو عمرو بن العلاء، ويعقوب الحضرمي. وكبراء أهل الكوفة: الرواسي، والكسائي، والفراء، وأجازوه ورووه عن العرب، فوجب قبوله والرجوع فيه إلى علمهم ونقلهم، إذ من علم حجة على من لم يعلم.

وأما قول الزمخشري: إن راوي ذلك عن أبي عمرو مخطىء مرتين، فقد تبين أن ذلك صواب، والذي روى ذلك عنه الرواة، ومنهم: أبو محمد اليزيدي وهو إمام في النحو إمام في القراآت في اللغات.(١)

وقال الإمام الألوسي: وطعن الزمخشري على عادته في الطعن في القراءات السبع إذا لم تكن على قواعد العربية ومن قواعدهم أن الراء لا تدغم إلا في الراء لما فيها من التكرار الفائت بالإدغام في اللام وقد يجاب بأن القراءات السبع متواترة والنقل بالمتواتر إثبات علمي، وقول النحاة نفي ظني ولو سلم عدم التواتر فأقل الأمر أن تثبت لغة بنقل العدول وترجح بكونه إثباتاً، ونقل إدغام الراء في اللام عن أبي عمرو من الشهرة والوضوح بحيث لا مدفع له وممن روى ذلك عنه أبو محمد اليزيدي وهو إمام في النحو إمام في القراءات إمام في اللغات، ووجهه من حيث التعليل ما بينهما من شدة التقارب حتى كأنهما مثلان بدليل لزوم إدغام اللام في الراء في اللغة الفصيحة إلا أنه لمح تكرار الراء فلم يجعل إدغامه في اللام لازماً على أن منع إدغام الراء في اللام مذهب البصريين، وقد أجازه الكوفيون وحكوه سماعاً، منهم الكسائي، والفراء، وأبو جعفر الرواسي، ولسان العرب ليس محصوراً فيما نقله البصريون فقط، والقراء من الكوفيين ليسوا بمنحطين عن قراء البصرة وقد أجازوه عن العرب فوجب قبوله والرجوع فيه إلى علمهم ونقلهم إذ من علم حجة على من لم يعلم.(٢)

وخلاصة ما تقدم أن إدغام اللام فى الراء ثبت نقله عن أئمة العربية من نحاة الكوفة كالكسائى والفراء ورأس البصريين وإمام القراء والنحاة أبى عمرو البصري فضلا عن أئمة القراء كيعقوب الحضرمى وابن محيصن واليزيدى

(١) البحر المحيط ج٢ ص٣٧٧وص٣٧٨.

(٢) روح المعانى ج٣ص٦٦ .

وأن قول الزمخشرى مردود عليه وإساءته الظن بالقراء غير مرضى فهم الثقات العدول أهل الضبط والحجة فى هذا الشأن.

القراءة الثامنة:

قرأ أبو عمرو وحمزة وأبو بكر عن عاصم قوله تعالى: ﴿ ۞ وَمِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ مَنۡ إِن تَأۡمَنۡهُ بِقِنطَارٖ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيۡكَ وَمِنۡهُم مَّنۡ إِن تَأۡمَنۡهُ بِدِينَارٖ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيۡكَ إِلَّا مَا دُمۡتَ عَلَيۡهِ قَآئِمٗاۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَالُواْ لَيۡسَ عَلَيۡنَا فِي ٱلۡأُمِّيِّـۧنَ سَبِيلٞ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ ﴾(آل عمران: ٧٥) بإسكان هاء "يؤده "فى الموضعين(١) غير أن هذه القراءة طعن عليها أبو إسحاق الزجاج وتبعه الواحدى فى البسيط وضعفها أبو البقاء العكبرى، فزعم أبو إسحاق أن الهاء لا ينبغى أن تجزم وإذا لم تجزم فلا يجوز أن تسكن فى الوصل ولهذا خطأ هذه القراءة وإليك تفصيل ذلك:

قال أبو إسحاق الزجاج: "وهذا الإسكان الذي روي عن هؤلاء غلط بيِّن، لأن الهاء لا ينبغي أن تجزم، وإذا لم تجزم فلا يجوز أن تسكن في الوصل. وأما أبو عمرو فأراه كان يختلس الكسرة، فغلط عليه كما غلط عليه في: بارئكم، وقد حكى عنه سيبويه، وهو ضابط لمثل هذا، أنه كان يكسر كسراً خفيفاً. انتهى كلام ابو إسحاق.(٢)

---

(١) وكذلك كل ما أشبهه فى القرآن نحو" نصله جهنم" –١١٥النساء– ونؤته ونوله إلا حرفا حكى عن أبى عمرو أنه كسره وهو قوله تعالى "فألقه إليهم" – النمل ٢٨– انظر المحرر الوجيز لابن عطية ج١ ص٤٥٧ .

(٢) معانى القرآن للزجاج ج ١ص٤٣٢ والبحرالمحيط ج٢ص٥٢٤.

وقال الواحدى (رحمه الله) وفى قوله" يؤده إليك" وجوه من القراءة: تسكين الهاء وهو ردئ عند أهل النحو خطأ عند الزجاج لأن الجزم ليس فى الهاء وإنما هو فيما قبل الهاء، والهاء اسم المكنى والأسماء لا تجزم فى الوصل(١)

ذكر أبو البقاء القراءات الواردة فى قوله تعالى: "يؤده إليك" ثم قال: والثالثة: إسكان الهاء وذلك أنه أجرى الوصل مجرى الوقف وهو ضعيف وحق هاء الضمير الحركة وإنما تسكن هاء السكت" (٢)

تفنيد ما تقدم من طعون:

انتصر لهذه القراءة ابن خالويه (رحمه الله) فقال:

"والحجة لمن أسكن أنه لما اتصلت الهاء بالفعل اتصالا صارت معه كبعض حروفه ولم ينفصل منه وكان كالكلمة الواحدة خففه بإسكان الهاء كما خفف يأمركم وينصركم وليس بمجزوم وقد عيب بذلك فى غير موضع عيب فهذا أصل لكل فعل مجزوم اتصلت به هاء فإن كان قبل الهاء كسره فاكسره واختلس وأسكن، وإن قبل الهاء فتحة فاضمم الهاء وألحق الواو واختلس أو أسكن والحجة فى ذلك ما قدمناه فاعرفه فإنه أصل لما يرد من إشكاله إن شاء الله"(٣)

أما ما يتعلق بهذه القراءة، وتخطئة الزجاج لها فقد قام الإمام أبو حيان بتفنيدها فقال: "وما ذهب إليه أبو إسحاق من أن الإسكان غلط ليس بشيء، إذ هي قراءة في السبعة، وهي متواترة، وكفى أنها منقولة من إمام البصريين أبي

(١) البسيط للواحدى ج٦ص٣٦٢.

(٢) إملاء ما من به الرحمن ج١ص١٤٠.

(٣) الحجة فى القراءات السبع لابن خالويه ص١١١ط دار الشروق الرابعة سنة١٤٠١هـ.

عمرو بن العلاء، فإنه عربي صريح، وسامع لغة، وإمام في النحو، ولم يكن ليذهب عنه جواز مثل هذا.

وقد أجاز ذلك الفراء وهو إمام في النحو واللغة. وحكى ذلك لغة لبعض العرب تجزم في الوصل والقطع.

وقد روى الكسائي أن لغة عقيل وكلاب: أنهم يختلسون الحركة في هذه الهاء إذا كانت بعد متحرك، وأنهم يسكنون أيضاً. قال الكسائي: سمعت أعراب عقيل وكلاب يقولون: {لربه لكنود} بالجزم، و: لربه لكنود، بغير تمام وله مال وغير عقيل وكلاب لا يوجد في كلامهم اختلاس ولا سكون في: له وشبهه إلاَّ في ضرورة"(١)

وقال السمين الحلبى: فأما قراءة أبى عمرو ومن ذكر معه فقد خرجوها على أوجه أحسنها: أنه سكنت هاء الضمير إجراءا للوصل مجرى الوقف وهو باب وسع مضى لك منه شئ نحو" يتسنه وانظر"- البقرة آية: ٢٥٩- "أنا أحيى وأميت"- البقرة آية: ٢٥٨- وسيمر منه أشياء إن شاء الله

وأنشد ابن مجاهد على ذلك قوله:

وأشربُ الماء ما بي نحوه عطشٌ ** إلا لأن عيونهْ سيل واديها(٢)

وأنشد الأخفش على ذلك أيضا:

فظَلْتُ لدى البيتِ العتيق أخيلهُ ** ومِطوايَ مشتاقانِ لهْ أرِقانِ(٣)

إلا أن هذا يخصه بعضهم بضرورة الشعر وليس كما قال لما سيأتى.

---

(١) البحر المحيط ج٢ص٥٢٤ والكشف عن وجوه القراءات لمكى بن أبى طالب ج١ص٣٤٩.

(٢) خزانة الأدب ج٦ ص٤٥٠.

(٣) الخصائص ج١ص١٢٨.

ورد قول الزجاج: "وأما أبو عمرو فأراه كان يختلس الكسرة، فغلط عليه كما غلط عليه في: بارئكم، وقد حكى عنه سيبويه، وهو ضابط لمثل هذا، أنه كان يكسر كسراً خفيفاً"

بقوله: وهذا الرد من الزجاج ليس بشئ لوجوه منها:

أنه فر من السكون إلى الاختلاس والذى نص عليه أن السكون لا يجوز نص على أن الاختلاس أيضا لا يجوز، بل جعل الإسكان فى الضرورة أحسن منه فى الاختلاس قال ليجرى الوصل مجرى الوقف إجراءا كاملا٠٠٠٠ومنها: أن هذه لغة ثابتة عند العرب حفظها الأئمة الأعلام كالكسائى والفراء وحكى الكسائي عن بنى عقيل وبنى كلاب "إن الإنسان لربه لكنود" بسكون الهاء وكسرها من غير إشباع ويقولون له مال وله مال بالإسكان والاختلاس.

وقال الفراء: من العرب من يجزم الهاء إذا تحرك ما قبلها فيقولون: ضربته ضربا شديدا فيسكنون الهاء كما يسكنون ميم "أنتم" و"قمتم" وأصلها الرفع وأنشد:

لَمَّا رَأَى أَن لا دَعَهْ ولا شِبَعْ(١)

٠٠٠٠وكان الزجاج يضعف فى اللغة ولذلك رد عليه ثعلب فى "فصيحه" أشياء أنكرها عن العرب فرد الناس عليه وقالوا قالها العرب فحفظها ثعلب ولم يحفظها الزجاج فليكن هذا منها"(٢)

مما تقدم يتبين لنا سلامة هذه القراءة من الطعون التى وجهت إليها وأنها على وفق العربية كما ذكر أئمتها الكسائى والفراء أنها لغة بنى عقيل وبنى كلاب فمن طعن فى هذه القراءة لم يحط علما بلغات العرب ومن حفظ حجة

(١) لسان العرب ج٧ص٢٥٤.

(٢) الدر المصون ج٣ ص٢٦٢ إلى ص٢٦٤ بتصرف.

على من لم يحفظ، واحتج لها ابن خالويه بما سبق بيانه بأن الهاء متصلة بالفعل حتى صارت كأنها بعض حروفه التى لا تنفصل عنه فخففت بالسكون كما خفف الفعل يأمركم وينصركم وليس بمجزوم فالقراءة متواترة سالمة من القدح والطعون سندا ومتنا ولا صحة لما ذهب إليه الطاعنون.

القراءة التاسعة:

أثارت قراءة حمزة بخفض الأرحام فى قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾ ﴾(النساء: ١) جدلا واسع بين النحاة والقراء لكل منهم وجهته ودليله فانقسموا إلى فريقين معارضين ومؤيدين وإليك تأصيل الخلاف فى هذه القراءة ببيان موقف كلا الفريقين مصحوبا بالأدلة.

أولا موقف المعارضين: اعترض على هذه القراءة جماعة من النحويين والمفسرين على رأسهم الفراء والمبرد والزجاج وأبو على الفارسي والزمخشرى وابن عطية الأندلسي وإليك تفصيل ذلك:

قال الفراء: حدثنى شريك بن عبد الله عن الأعمش عن إبراهيم النخعى أنه خفض الأرحام، قال: هو كقولهم بالله والرحم، وفيه قبح لأن العرب لا ترد مخفوضا على مخفوض وقد كنى عنه وقد قال الشاعر فى جوازه:

نعلق فى مثل السوارى سيوفنا * * وما بينهما والكعب غوط نفانف (١)

---

(١) السوارى جمع سارية وهى الاسطوانة. والغوط: المطمئن من الأرض. والنفانف جمع النفنف وهو الهواء بين الشيئين، والبيت كناية عن طول قامتهم. هامش معانى القرآن للفراء ٢٥٣/١، والبيت لمسكين الدارمى. ينظر ديوانه ص ٥٣، والحيوان للجاحظ ٤٩٤/٦ ولسان العرب مادة غوط، ٣٦٥/٧، ط دار صادر.

وإنما يجوز هذا فى الشعر لضيقه"([1]).

وانتصر المبرد لشيخه فذهب إلى عدم جواز هذه القراءة فقال: هذا مما لا يجوز عندنا إلا أن يضطر إليه الشاعر كما قال:

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا ** فاذهب فما بك والأيام من عجب([2])

وزعم الزجاج خطأ هذه القراءة من جهتى اللغة والدين فقال: "والقراءة الجيدة نصب الأرحام، والمعنى: واتقوا الأرحام أن تقطعوها، فأما الجر فى الأرحام فخطأ فى العربية لا يجوز إلا فى اضطرار شعر، وخطأ أيضا فى أمر الدين عظيم، لأن النبى (ﷺ) قال: لا تحلفوا بآبائكم([3]) فكيف يكون تتساءلون به وبالرحم على ذا. ثم قال وإجماع النحاة أنه يقبح أن ينسق باسم ظاهر على اسم مضمر فى حال الجر إلا بإظهار الجار"([4]).

وذهب الفارسي إلى تضعيفها من جهة القياس فقال : وأما من جر الأرحام فإنه عطفه على الضمير المجرور بالباء، وهذا ضعيف فى القياس وقليل فى الاستعمال وما كان كذلك فترك الآخذ به أحسن([5]).

ووافقهم الزمخشرى فيما ذهبوا إليه فقال: "والجر على عطف الظاهر على المضمر ليس بسديد، لأن الضمير المتصل كاسمه، "والجار والمجرور كشئ

---

(١) معانى القرآن للفراء ٢٥٣/١، ط دار عالم الكتب، بيروت.

(٢) الكامل فى اللغة والأدب ج٢ ص٧٤٩ تحقيق د/ زكى مبارك.

(٣) صحيح البخارى كتاب الإيمان والنذور باب لا تحلفوا بآبائكم ٣٥٧/٤، ط دار الحديث، وصحيح مسلم كتاب الإيمان باب النهى عن الحلف بغير الله ١٢٦٧/٣، ط دار إحياء الكتب العربية، ومسند أحمد ١٧/١، ١٩، ط المكتب الإسلامى.

(٤) معانى القرآن للزجاج ٦/٢، ٧.

(٥) الحجة للقراء السبعة ٦٢/٢.

واحد، فكانا في قولك: مررت به وزيد، وهذا غلامه وزيد شديدي الاتصال، فلما اشتد الاتصال لتكرره اشتبه العطف على بعض الكلمة فلم يجز، ووجب تكرير العامل كقولك: مررت به وبزيد، وهذا غلامه وغلام زيد. ألا ترى إلى صحة رأيتك وزيداً، ومررت بزيد وعمرو لما لم يقو الاتصال لأنه لم يتكرر؟ وقد تمحل لصحة هذه القراءة بأنها على تقدير تكرير الجار، ونظير هذا قول الشاعر:

فما بك والأيام من عجب...(١).

وانتصر ابن عطية الأندلسى لمذهب البصريين فى رد هذه القراءة فقال:وهذه القراءة عند رؤساء نحويين البصرة لا تجوز، لأنه لا يجوز عندهم أن يعطف ظاهر على مضمر مخفوض. قال الزجاج عن المازني: لأن المعطوف والمعطوف عليه شريكان، يحل كل واحد منهما محل صاحبه. فكما لا يجوز مررت بزيدوك، فكذلك لا يجوز مررت بك وزيد. وأما سيبويه فهي عنده قبيحة لا تجوز إلا في الشعر كما قال:

فاليوم قد بت تهجونا وتشتمنا ** فاذهب فما بك والأيام من عجب

وكما قال:

تعلق في مثل السواري سيوفنا ** وما بينها والكف غوط تعانف

واستسهلها بعض النحويين .... وقال ابن عطية أيضاً: المضمر المخفوض لا ينفصل، فهو كحرف من الكلمة، ولا يعطف على حرف ويرد عندى هذه القراءة من المعنى وجهان:

أحدهما: أن ذكر الأرحام فيما يتساءل به لا معنى له فى الخفض على تقوى الله ولا فائدة فيه أكثر من الإخبار بأن الأرحام يتساءل بها وهذا تفرق فى

(١) الكشاف ٣٥٦/١.

معنى الكلام وغض من فصاحته، وإنما الفصاحة فى أن يكون لذكر الأرحام فائدة مستقلة.

والوجه الثانى: أن فى ذكرها على ذلك تقريرا للتساؤل بها والقسم بحرمتها والحديث الصحيح يرد ذلك فى قوله: من كان حالفا فليحلف بالله أو ليصمت"(١) غير أن ما استدل به المعارضون لم يسلم من الرد ولم يثبت أمام دفاع المؤيدين وإليك بيان ذلك:

ثانيا دفاع المؤيدين لقراءة حمزة وتفنيد أدلة المعارضين:

انتصر ابن جنى (رحمه الله) لهذه القراءة "خفض الأرحام"فقال:

"ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس(٢).... ولحمزة أن يقول لأبى العباس " إننى لم أحمل الأرحام على العطف المجرور المضمر بل اعتقدت أن تكون فيه باء ثانية حتى كأنى قلت: وبالأرحام، ثم حذفت الباء لتقدم ذكرها كما حذفت لتقدم ذكرها فى نحو قولك: بمن تمرر أمرر،وعلى من تنزل أنزل، ولم يقل أمرر به، ولا أنزل عليه، لكن حذفت الحرفين لتقدم ذكرهما"(٣).

ولم يرتض ابن يعيش موقف المبرد من إنكار هذه القراءة بل عقب عليه بقوله: وقد رد أبو العباس محمد بن يزيد هذه القراءة وقال: لا تحل القراءة بها، وهذا القول غير مرضى من أبى العباس لأنه قد رواها إمام ثقة، ولا سبيل إلى

---

(١) صحيح البخارى كتاب الشهادات باب كيف يستحلف ٣٦١/٢، ط دار الحديث، وصحيح مسلم كتاب الإيمان باب النهى عن الحلف بغير الله، ١٢٦٧/٣، ط دار إحياء الكتب العربية، ومسند أحمد ٥٢٠/٢، ط. المكتب الإسلامى. وانظر المحرر الوجيز ج٢ص٤وص٥.

(٢) هو إمام النحاة المبرد.

(٣) الخصائص لابن جنى ٢٨٥/١.

رد نقل الثقة مع أنه قد قرأ بها جماعة من غير السبعة كابن مسعود وابن عباس والقاسم وإبراهيم النخعى والأعمش والحسن البصرى وقتادة ومجاهد، وإذا صحت الروآية: لم يكن سبيل إلى ردها([1]).

وعقب الإمام أبو حيان الأندلسى على رأى ابن عطية السابق وانتصر لقراءة حمزة

فقال: "وما ذهب إليه أهل البصرة وتبعهم فيه الزمخشرى وابن عطية: من امتناع العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار ومن اعتلالهم لذلك غير صحيح، بل الصحيح مذهب الكوفيين فى ذلك وأنه يجوز **وقد أطلنا الاحتجاج في ذلك عند قوله تعالى: {وكفر به والمسجد الحرام} وذكرنا ثبوت ذلك في لسان العرب نثرها ونظمها، فأغنى ذلك عن إعادته هنا.([2])**

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٧٨/٣، ط إدارة الطباعة المنيرية.

(٢) **ونقول: العطف المضمر المجرور فيه مذاهب:**

أحدها: أنه لا يجوز إلاَّ بإعادة الجار إلاَّ في الضرورة، فإنه يجوز بغير إعادة الجار فيها، وهذا مذهب جمهور البصريين.

الثاني: أنه يجوز ذلك في الكلام، وهو مذهب الكوفيين، ويونس، وأبي الحسن، والأستاذ أبي علي الشلوبين.

الثالث: أنه يجوز ذلك في الكلام إن أكد الضمير، وإلاَّ لم يجز في الكلام، نحو: مررت بك نفسك وزيد، وهذا مذهب الجرمي.

والذي نختاره أن يجوز ذلك في الكلام مطلقاً، لأن السماع يعضده، والقياس يقويه. أما السماع فما روي من قول العرب: ما فيها غيره وفرسه، بجر الفرس عطفاً على الضمير في غيره، والتقدير: ما فيها غيره وغير فرسه، والقراءة الثانية في السبعة: { تساءلون به والأرحام } أي: وبالأرحام وتأويلها على غير العطف على الضمير، مما يخرج الكلام عن الفصاحة، فلا يلتفت إلى التأويل. قرأها كذلك ابن عباس، والحسن، ومجاهد، وقتادة، والنخعي، ويحيى بن وثاب، والأعمش، وأبو رزين، وحمزة. ومن ادعى اللحن فيها أو=

وأما قول ابن عطية: ويرد عندى هذه القراءة من المعنى وجهان: فجسارة قبيحة منه لا تليق بحاله ولا بطهارة لسانه. إذا عمد إلى قراءة متواترة عن رسول الله (ﷺ) وقرا بها سلف الأمة واتصلت بأكابر قراء الصحابة الذين تلقوا القرآن من فى رسول الله (ﷺ) بغير واسطة عثمان، وعلى، وابن مسعود، وزيد بن ثابت... وجسارته لا تليق إلا بالمعتزلة كالزمخشرى فإنه كثيرا ما يطعن فى نقل القراء

=الغلط على حمزة فقد كذب، وقد ورد من ذلك في أشعار العرب كثير يخرج عن أن يجعل ذلك ضرورة، فمنه قول الشاعر:

نعلق في مثل السواري سيوفنا ** فما بينها والأرض غوط نفانف

.....

وأنشد سيبويه (رحمه الله):

فاليوم قد بت تهجونا وتشتمنا... فاذهب فما بك والأيام من عجب

...فأنت ترى هذا السماع وكثرته، وتصرّف العرب في حرف العطف، فتارة عطفت بالواو، وتارة بأو، وتارة ببل، وتارة بأم، وتارة بلا، وكل هذا التصرف يدل على الجواز، وإن كان الأكثر أن يعاد الجار كقوله، تعالى: { وعليها وعلى الفلك تحملون } { فقال لها وللأرض ائتيا طوعاً أو كرهاً } { قل الله ينجيكم منها ومن كل كرب } وقد خرج على العطف بغير إعادة الجار قوله: { ومن لستم له برازقين } عطفاً على قوله: { لكم فيها معايش } أي: ولمن. وقوله: { وما يتلى عليكم } عطفاً على الضمير في قوله: فيهنّ، أي: وفيما يتلى عليكم.

وأما القياس فهو أنه كما يجوز أن يبدل منه ويؤكد من غير إعادة جار، كذلك يجوز أن يعطف عليه من غير إعادة جار، ومن احتج للمنع بأن الضمير كالتنوين، فكان ينبغي أن لا يجوز العطف عليه إلاَّ مع الإعادة لأن التنوين لا يعطف عليه بوجه، وإذا تقرّر أن العطف بغير إعادة الجار ثابت من كلام العرب في نثرها ونظمها، كأن يخرج عطف: والمسجد الحرام، على الضمير في: به، أرجح، بل هو متعين، لأن وصف الكلام، وفصاحة التركيب تقتضي ذلك.

انظر البحر المحيط ج٢ص١٥٦وص١٥٧

وقراءتهم، وحمزة (ﷺ) أخذ القرآن عن سليمان بن مهران الأعمش، وحمدان بن أعين، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى، وجعفر بن محمد الصادق، ولم يقرأ حمزة حرفا من كتاب الله إلا بالأثر، وكان حمزة صالحا ورعا ثقة فى الحديث، وهو من الطبقة الثالثة.. وقال الثورى وأبو حنيفة ويحيى بن آدم(١)، غلب حمزة الناس على القرآن والفرائض(٢).

وذهب ابن عادل الحنبلى إلى صحة هذه القراءة لاتصال سندها إلى المعصوم (ﷺ) وبذلك تتهاوى الأقيسة اللغوية والقواعد النحوية أمام النقل الصحيح فقال: "حمزة أحد القراء السبعة الظاهر أنه لم يأت بهذه القراءة من عند نفسه بل رواها عن رسول الله (ﷺ) وذلك يوجب القطع بصحة هذه اللغة، ولا التفات إلى أقيسة النحاة عند وجود السماع وأيضا فلهذه القراءة وجهان: أحدهما: ما تقدم من تقدير تكرير الجار وإن لم يجزه البصريون فقد أجازه غيرهم.

والثانى: فقد ورد فى الشعر وأنشد سيبويه:

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا ** فاذهب فما بك والأيام من عجب(٣)

وقال آخر:

أكر على الكتيبة لا أبالى ** أفيها كان حتفى أم سواها(٤)

---

(١) يحيى بن آدم بن سليمان الإمام أبو زكريا القرشى مولى آل أبى معيط الكوفى الأحول الحافظ المقرئ، توفى سنة ثلاث ومائتين، معرفة القراء الكبار ١٦٨/١.

(٢) البحر المحيط ٥٠٠/٣، ط دار الفكر، وانظر روح المعانى ١٨٤/٤.

(٣) الكتاب لسيبويه ٣٨٣/٢، ط عالم الكتب، بيروت، وخزانة الأدب ١٢٣/٥، ١٢٦.

(٤) البيت لعباس بن مرداس، خزانة الأدب ٢٣٨/٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص ١٥٨.

وقال آخر:

نعلق فى مثل السوارى سيوفنا ** وما بينهما والكعب غوط نفانف

وحمزة بالرتبة السنية المانعة له من نقل قراءة ضعيفة(١).

وأفاض الإمام الرازى (رحمه الله) القول فى توجيه هذه القراءة ووجه سهام النقد لمعارضيها بعد أن ذكر أدلتهم وتفنيدها بقوله: "واعلم أن هذه الوجوه ليست قوية فى دفع الروايات الواردة فى اللغات، وذلك لأن حمزة أحد القراء السبعة والظاهر أنه لم يأت بهذه القراءة من عند نفسه بل رواها عن رسول الله (ﷺ) وذلك يوجب القطع بصحة هذه اللغة والقياس يتضاءل عند السماع لاسيما بمثل هذه الأقيسة التي هى أوهى من بيت العنكبوت – ثم ذكر الأبيات السابقة – وقال: والعجب من هؤلاء النحاة أنهم يستحسنون إثبات هذه اللغة بهذين البيتين المجهولين، ولا يستحسنون إثباتها بقراءة حمزة ومجاهد، مع أنهما من أكابر علماء السلف فى علم القرآن(٢).

وبعد هذا العرض المطول لذكر آراء المؤيدين والمعارضين لهذه القراءة مصحوبة بالأدلة وما قيل فيها يتبين لنا ما يلى:

١- تهاوى الأقيسة النحوية وتساقطها أمام السماع والروآية: لا سيما من الأئمة السبعة المشهود لهم بالضبط والعدالة واتصال السند إلى رسول الله (ﷺ).

٢- مجانبة الصواب لما ذهب إليه المعارضون لهذه القراءة بجر الأرحام عند حمزة – وخصوصا بعد بيان رتبة الإمام حمزة السنية العاصمة له من القول فى مثل هذا بالرأى والاجتهاد وقد ثبت أنه لم يقرأ حرفا من كتاب الله

---

(١) اللباب فى علوم الكتاب لابن عادل ١٤٦/٦، ١٤٧، ط دار الكتب العلمية.

(٢) التفسير الكبير للإمام الرازى ٦٥٣/٤، ط دار الغد العربى.

إلا بروآية: عن رسول الله (ﷺ)، وورود الشعر العربى المؤيد لهذه القراءة فالقراءة صحيحة روآية: ودرآية: .

٣- لا سبيل إلى الطعن فى قراءة صحت عن رسول الله (ﷺ) أيا كان قائلها لأن العمدة فى القراءة صحة النقل والسماع لا موافقة القواعد اللغوية أو مخالفتها.

٤- موافقة هذه القراءة لمذهب الكوفيين الذى دلت أشعار العرب على صحته وموافقته للفصيح من كلامهم وبذلك ثبتت سلامة هذه القراءة من اللحن والخطأ وتواترها إلى المعصوم (ﷺ).

القراءة العاشرة:

قال تعالى: ﴿ ۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ۖ فَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلْهَوَىٰٓ أَن تَعْدِلُواْ ۚ وَإِن تَلْوُۥٓاْ أَوْ تُعْرِضُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾ (النساء: ١٣٥) قرأ الإمامان ابن عامر وحمزة: وإن تلوا بضم اللام بواو واحدة وادعى لحن هذه القراءة جماعة من المفسرين والنحاة منهم الإمام الطبري وأبو عبيد وزعموا أن تلوا بضم اللام بواو واحدة تفيد الولآية: ومعناها غير لائق هنا وإليك تفصيل ذلك:

قال الإمام الطبري: فالصواب من القراءة الذي لا يصلح غيره أن يقرأ به عندنا: **(وَإِنْ تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضُوا)**، بمعنى:"اللي" الذي هو مطل.(١)

(١) جامع البيان ج٩ص٣١١.

وقال أبو عبيد "القراءة عندنا بواوين مأخوذة من "لويت" وتحقيقه فى تفسير ابن عباس: هو القاضى يكون ليه وإعراضه عن أحد الخصمين للآخر"([1])

تفنيد ما تقدم: قال الإمام القرطبي: وقرأ ابن عامر والكوفيون (تلوا) أراد قمتم بالأمر وأعرضتم، من قولك: وليت الأمر، فيكون في الكلام معنى التوبيخ للإعراض عن القيام بالأمر.

وقيل: إن معنى (تلوا) الإعراض.

فالقراءة بضم اللام تفيد معنيين: الولآية: والإعراض، والقراءة بواوين تفيد معنى واحدا وهو الإعراض.

وزعم بعض النحويين أن من قرأ (تلوا) فقد لحن، لأنه لا معنى للولآية: ها هنا.

قال النحاس وغيره: وليس يلزم هذا ولكن تكون (تلوا) بمعنى (تلووا) وذلك أن أصله (تلووا) فاستثقلت الضمة على الواو بعدها واو أخرى، فألقيت الحركة على اللام وحذفت إحدى الواوين لالتقاء الساكنين، وهي كالقراءة بإسكان اللام وواوين، ذكره مكي.

وقال الزجاج: المعنى على قراءته (وإن تلووا) ثم همز الواو الأولى فصارت (تلؤوا) ثم خففت الهمزة بإلقاء حركتها على اللام فصارت (تلوا) وأصلها (تلووا).

فتتفق القراءتان على هذا التقدير، وذكره النحاس ومكي وابن العربي وغيرهم.([2])

---

(١) الدر المصون ج٤ص١١٩.

(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج٥ص٤١٤.

وقال صاحب البحر المحيط: وقرأ جماعة في الشاذ، وابن عامر، وحمزة: وإن تلوا بضم اللام بواو واحدة، ولحن بعض النحويين قارىء هذه القراءة. قال: لا معنى للولآية: هنا، وهذا لا يجوز لأنها قراءة متواترة في السبع، ولها معنى صحيح وتخريج حسن. فنقول: اختلف في قوله: وإن تلووا، فقيل: هي من الولآية: أي: وإن وليتم إقامة الشهادة أو أعرضتم عن إقامتها، والولآية: على الشيء هو الإقبال عليه. وقيل: هو من اللي واصله: تلووا، وأبدلت الواو المضمومة همزة، ثم نقلت حركتها إلى اللام وحذفت. قال الفراء، والزجاج، وأبو علي، والنحاس، ونقل عن النحاس أيضاً أنه استثقلت الحركة على الواو فألقيت على اللام، وحذفت إحدى الواوين لالتقاء الساكنين.([1])

فذلكة ما تقدم: أن هذه القراءة فيها ثلاثة توجيهات لأئمة اللغة:

١- قول الزجاج والفراء والفارسي فى إحدى الروايتين عنه: أنه من لوى يلوى كقراءة الجماعة إلا أن الواو المضمومة قلبت همزة ثم نقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وحذفت فصارت تلوا.

٢- توجيه أبى جعفر النحاس أنه من لوى يلوى أيضا إلا أن الضمة استثقلت على الواو الأولى فنقلت إلى اللام الساكنة تخفيفا فالتقى ساكنان وهما الواوان فحذف الأول منها. وفى هذين التخريجين نظر وهو أن لام الكلمة قد حذفت أولا فصار وزنه تفعوا بحذف اللام ثم حذفت العين ثانيا فصار وزنه تفوا وذلك إجحاف بالكلمة.

(١) البحر المحيط ج ٣ص٣٨٦.

٣- توجيه الفارسي: أن هذه القراءة مأخوذة من الولآية: بمعنى وإن وليتم إقامة الشهادة أو ووليتم الأمر فتعدلوا عنه والأصل "توليوا " فحذفت الواو الأولى لوقوعها بين حرف المضارعة وكسرة فصار "تليوا" كتعدوا وبابه فاستثقلت الضمة على الياء ففعل بها ما تقدم فى "تلووا "وأيما كان التوجيه فهذه القراءة متواترة فى السبع قرأ بها إمامان من أجلة القراء وهما ابن عامر وحمزة ولا سبيل إلى الطعن فيما قرءا لأنه مسند ومتواتر إلى المعصوم (ﷺ) ومعنى القراءة صحيح يستقيم مع سياق الآية: سواء أكان من الولآية: أو من الإعراض كما سبق بيانه.(١)

القراءة الحادية عشر:

قال تعالى: ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا۟ ۘ وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾(المائدة: ٢)

قرأ الإمام ابن عامر وأبو بكر عن عاصم "شنآن" بسكون النون وقد طعن فى هذه القراءة بعض المفسرين و النحاة منهم أبو حاتم السجستانى وأبوعبيد والنحاس بدعوى أن فعلان إذا سكنت عينه لم يكن مصدرا وإليك تفصيل ذلك:

قال الإمام الطبري: والذي هو أولى القراءتين في ذلك بالصواب، قراءة من قرأ: (شَنَآنُ قَومٍ) بفتح "النون" محركة، لشائع تأويل أهل التأويل على أن معناه: بغض قوم وتوجيههم ذلك إلى معنى المصدر دون معنى الاسم، وإذْ كان ذلك موجَّهًا إلى معنى المصدر، فالفصيح من كلام العرب فيما جاء من

(١) راجع الدر المصون ج٤ ص١١٨ وص١١٩و الحجة لأبى على الفارسي ج٣ص١٨٥ وص١٨٦

المصادر على "الفَعلان" بفتح"الفاء"، تحريك ثانيه دون تسكينه، كما وصفت من قولهم:"الدَّرَجَان" و"الرَّمَلان"، من"درج" و"رمل"، فكذلك"الشنآن" من"شنئته أشنَؤُه شنآنًا"(١)

"وأنكر أبو حاتم وأبو عبيد " شنآن " بإسكان النون، لان المصادر إنما تأتي في مثل هذا متحركة، وخالفهما غيرهما وقال: ليس هذا مصدرا ولكنه اسم الفاعل على وزن كسلان وغضبان.(٢)

وفى التاج "وقد أنكر هذا أى سكون النون رجل من أهل البصرة يعرف بأبى حاتم السجستانى معه تعد شديد وإقدام على الطعن فى السلف قال –أى أبو بكر – فحكيت ذلك لأحمد بن يحيى فقال هذا من ضيق عطنه وقلة معرفته.

وذكر الفيروذ أبادى فى البصائرأن القراءتين شاذتان: فالتحريك شاذ فى المعنى والتسكين شاذ فى اللفظ"(٣)

وقال أبو جعفر النحاس: "ويقرأ شنآن بإسكان النون وليس بالحسن لأن المصادر لا تكاد تكون على فعلان" (٤)

تفنيد ما تقدم من طعون:

احتج لهذه القراءة "شنآن" بسكون النون أبو على الفارسي فقال: "ومن حجة ابن عامر فى إسكان النون أنه مصدر وقد جاء المصدر على فعلان فى غير هذا وذلك قوله: لويته دينه ليانا، وقال الشاعر من الطويل:

---

(١) جامع البيان ج ٩ص٤٨٦.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ج٦ص٤٦.

(٣) معجم القراءات ج٢ص٢٢١.

(٤) معانى القرآن للنحاس ج٢ص٢٥٤ط جامعة أم القرى معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامى المملكة العربية السعودية تحقيق محمد على الصابونى.

وما العَيْشُ إلاَّ ما تَلَذَّ وتَشْتَهِى ** وإنْ لاَمَ فيه ذو الشنَّانِ وفَنَّدَا(١)

فهذا مخفف من الهمزة على قياس الجمهور والأكثر الشنآن. ألا ترى حذف الهمزة وألقى حركتها على الساكن الذى قبلها والمعنى فيه البغضاء، فإذا كان كذلك فالمعنى فى القراءتين واحد وإن اختلف اللفظان والمعنى.

ومن زعم أن إسكان النون لحن لم يكن قوله مستقيما؛ لأنه يجوز أن يكون مصدرا كالليان وأن يكون وصفا كالنفيان حكى ذلك أبوزيد.(٢)

قال صاحب الدر المصون: "قرأ ابن عامر وأبوبكر عن عاصم"شنآن بسكون النون والباقون بفتحها وجوزوا فى كل منهما أن يكون مصدرا وأن يكون وصفا حتى يحكى عن أبى على أنه قال من زعم أن "فعلان" إذا سكنت عينه لم يكن مصدرا فقد أخطأ إلا أن فعلان بسكون العين قليل فى المصادر نحو "لويته دينه ليانا " بل هو كثير فى الصفات نحو سكران وبابه"(٣)

وخلاصة ما سبق: أن قراءة ابن عامر موافقة للعربية وأن من أنكرها بحجة أن فعلان بسكون العين ليس من أبنية المصادر فقد جانبه الصواب لورود ذلك فى لسان العرب نظمه ونثره فهى قراءة متواترة لا سبيل إلى إنكارها بوجه من الوجوه.

القراءة الثانية عشر:

قرأ أبو عمرو وابن كثير فى الآية: السابقة "إن صدوكم" بكسر همزة إن وهو اختيار أبي عبيد.

---

(١) ديوان الأحوص ص٩٩.

(٢) الحجة لأبى على ج٢ص٤٠٢و٤٠٣.

(٣) الدر المصون ج٤ص١٨٩وص١٩٠ وانظر روح المعانى ج٦ص٥٥وص٥٦.

وروى عن الأعمش: "إن يصدوكم". وقد طعن فى هذه القراءة أبو جعفر النحاس.

قال النحاس: وأما "إن صدوكم" بكسر "إن" فالعلماء الأجلة بالنحو والحديث والنظر يمنعون القراءة بها لأشياء: منها أن الآية: نزلت عام الفتح سنة ثمان، وكان المشركون صدوا المسلمين عام الحديبية سنة ست، فالصد كان قبل الآية: وإذا قرئ بالكسر لم يجز أن يكون إلا بعده، كما تقول: لا تعط فلانا شيئا إن قاتلك، فهذا لا يكون إلا للمستقبل، وإن فتحت كان للماضي، فوجب على هذا ألا يجوز إلا "أن صدوكم"، وأيضا فلو لم يصح هذا الحديث لكان الفتح واجبا، لأن قوله: "لا تحلوا شعائر الله" إلى آخر الآية: يدل على أن مكة كانت في أيديهم، وأنهم لا ينهون عن هذا إلا وهم قادرون على الصد عن البيت الحرام، فوجب من هذا فتح "أن" لأنه لما مضى.(١)

تفنيد ما تقدم: قال الإمام أبو جعفر الطبري: والصواب من القول في ذلك عندي، أنهما قراءتان معروفتان مشهورتان في قرأة الأمصار، صحيح معنى كل واحدة منهما.

وذلك أن النبي (ﷺ) صُدَّ عن البيت هو وأصحابه يوم الحديبية، وأنزلت عليه"سورة المائدة" بعد ذلك، فمن قرأ (أَنْ صَدُّوكُمْ) بفتح "الألف" من "أن"، فمعناه: لا يحملنكم بغض قوم، أيها الناس، من أجل أن صدوكم يوم الحديبية عن المسجد الحرام، أن تعتدوا عليهم.

ومن قرأ: (إن صدوكم) بكسر"الألف"، فمعناه: لا يجرمنكم شنآن قوم إن صدوكم عن المسجد الحرام إذا أردتم دخوله. لأن الذين حاربوا رسول الله (ﷺ) وأصحابه من قريش يوم فتح مكة، قد حاولوا صَدَّهم عن المسجد الحرام. فتقدم

(١) الجامع لأحكام القرآن ج٦ص٤٦.

الله إلى المؤمنين في قول من قرأ ذلك بكسر "إن" بالنهي عن الاعتداء عليهم، إن هم صدوهم عن المسجد الحرام، قبل أن يكون ذلك من الصادِّين، غير أن الأمر وإن كان كما وصفت، فإن قراءة ذلك بفتح"الألف"، أبينُ معنى. لأن هذه السورة لا تَدَافُعَ بين أهل العلم في أنها نزلت بعد يوم الحديبية.(١)

وقال أبو حيان (رحمه الله): وقرأ أبو عمرو، وابن كثير: إنْ صدوكم بكسر الهمزة على أنها شرطية، ويؤيد قراءة ابن مسعود: إنْ صدوكم وأنكر ابن جرير(٢) والنحاس وغيرهما قراءة كسر إن، وقالوا: إنما صد المشركون الرسول والمؤمنون عام الحديبية، والآية: نزلت عام الفتح سنة ثمان، والحديبية سنة ست، فالصد قبل نزول الآية: ، والكسر يقتضي أن يكون بعد، ولأنّ مكة كانت عام الفتح في أيدي المسلمين، فكيف يصدون عنها وهي في أيديهم؟ وهذا الإنكار منهم لهذه القراءة صعب جداً، فإنها قراءة متواترة، إذ هي في السبعة، والمعنى معها صحيح، والتقدير: إن وقع صدّ في المستقبل مثل ذلك الصد الذي كان زمن الحديبية، وهذا النهي تشريع في المستقبل. وليس نزول هذه الآية: عام الفتح مجمعاً عليه، بل ذكر اليزيدي أنها نزلت قبل أن يصدّوهم، فعلى هذا القول يكون الشرط واضحاً. وقرأ باقي السبعة: أن بفتح الهمزة جعلوه تعليلاً للشنآن، وهي قراءة واضحة أي: شنآن قوم من أجل أنْ صدوكم عام الحديبية عن المسجد الحرام. والاعتداء الانتقام منهم بإلحاق المكروه بهم.(٣)

وخلاصة ماتقدم:

١- **نزول هذه الآية:** فى فتح مكة ليس مجمعا عليه كما ذكر اليزيدى.

---

(١) جامع البيان ج٩ص٤٨٨.

(٢) لم ينكر ابن جرير هذه القراءة بل احتج لها كما تقدم بيانه.

(٣) البحر المحيط ج ٣ص٤٣٧.

٢- هذا بيان للتشريع وليس مرتبطا بزمن نزول والتقدير إن وقع صد فى المستقبل مثل ذلك الصد الذى كان فى زمن الحديبية.

٣- **نزول الآية:** بعد الحديبية لا يمنع من صحة هذه القراءة لتوجيه المعنى:لا يجرمنكم شنآن قوم إن صدوكم عن المسجد الحرام إذا أردتم دخوله لأن نفرا من قريش حاولوا صد المسلمين عن البيت يوم الفتح فتقدم النهى من الله تعالى: عن الاعتداء قبل وقوع الصد منهم. أو بأنه للتوبيخ على أن الصدّ السابق على فتح مكة مما لا يصح أن يكون وقوعه إلا على سبيل الفرض، وذلك كقوله تعالى: ﴿أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾(الزخرف: ٥)

القراءة الثالثة عشر:

قال تعالى: ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ ۖ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾(الأنعام: ٥٢).

قرأ ابن عامر: "بالغدوة "بالواو وادعى أبو عبيد لحن هذه القراءة لأن غدوة علم جنس لا تدخله أل وأن ابن عامر قرأبها اتباعا لرسم المصحف وليس فى إثبات الواو فى الكتابة دليل على القراءة بها لرسم كلمة الصلاة والزكاة بالألف ومع هذا لا تنطق.

تفنيد دعوى أبى عبيد هذه: قال صاحب البحر المحيط:وقرأ ابن عامر وأبو عبد الرحمن ومالك بن دينار والحسن ونصر بن عاصم وأبو رجاء العطاردي بالغدوة... والمشهور في غدوة أنها معرفة بالعلمية ممنوعة الصرف. قال الفرّاء: سمعت أبا الجرّاح يقول: ما رأيت كغدوة قط يريد غداة يومه، قال: ألا ترى أن العرب لا تضيفها فكذا لا تدخلها الألف واللام إنما يقولون: جئتك

غداة الخميس؛ انتهى. وحكى سيبويه والخليل أن بعضهم ينكرها فيقول: رأيته غدوة بالتنوين وعلى هذه اللغة قرأ ابن عامر ومن ذكر معه وتكون إذ ذاك كفينة. حكى أبو زيد: لقيته فينة غير مصروف ولقيته الفينة بعد الفينة أي الحين بعد الحين ولما خفيت هذه اللغة على أبي عبيد أساء الظن بمن قرأ هذه القراءة فقال: إنما نرى ابن عامر والسلمي قرآ تلك القراءة اتباعاً للخط وليس في إثبات الواو في الكتاب دليل على القراءة بها، لأنهم كتبوا الصلاة والزكاة بالواو ولفظهما على تركها وكذلك الغداة على هذا وجدنا العرب؛ انتهى. وهذا من أبي عبيد جهل بهذه اللغة التي حكاها سيبويه والخليل وقرأ بها هؤلاء الجماعة وكيف يظن بهؤلاء الجماعة القرّاء أنهم إنما قرؤا بها لأنها مكتوبة في المصحف بالواو والقراءة، إنما هي سنة متبعة وأيضاً فابن عامر عربي صريح كان موجوداً قبل أن يوجد اللحن لأنه قرأ القرآن على عثمان بن عفان ونصر بن عاصم أحد العرب الأئمة في النحو، وهو ممن أخذ علم النحو عن أبي الأسود الدؤلي مستنبط علم النحو والحسن البصري من الفصاحة بحيث يستشهد بكلامه فكيف يظن بهؤلاء إنهم لحنوا؟ انتهى.([1])

واعترض الإمام الألوسي على تخطئة أبى عبيد لقراءة ابن عامر لاتباعه رسم المصحف فقال: وقد أخطأ في هذه التخطئة لأن غدوة وإن كان المعروف فيها ما ذكره لكن قد سمع مجيؤها اسم جنس أيضاً منكراً مصروفاً فتدخلها أل حينئذ، وقد نقل ذلك سيبويه عن الخليل، وتصديره بالزعم لا يدل على ضعفه كما يشير إليه كلام الإمام النووي في «شرح مسلم» وذكره جم غفير من أهل اللغة.

(١) البحر المحيط ج ٤ص١٣٩.

وذكر المبرد أيضاً عن العرب تنكير غدوة وصرفها وإدخال اللام عليها إذا لم يرد بها غدوة يوم بعينه والمثبت مقدم على النافي ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، وكفى بوروده في القراءة المتواترة حجة فلا حاجة كما قيل إلى التزام أنها علم لكنها نكرت فدخلتها أل لأن تنكير العلم وإدخال أل عليه أقل قليل في كلامهم بل إن تنكير علم الجنس لم يعهد ولا إلى التزام أنها معرفة ودخلتها اللام لمشاكلة العشي كما دخلت على يزيد لمشاكلة الوليد في قوله:

رأيت الوليد بن اليزيد مباركاً ** شديداً بأحناء الخلافة كاهله(١)

لأن هذا النوع من المشاكلة وهو المشاكلة الحقيقية قليل أيضاً، والكثير في المشاكلة المجاز.(٢)

وخلاصة ماتقدم: أن زعم أبى عبيد المتقدم مجاف للصواب لورود اللغة باستعمال غدوة اسم جنس منكراً مصروفاً فيجوز دخول أل عليه، وقد حكيت هذه اللغة عن أئمتها كسيبويه والفراء والمبرد فضلا عن ورودها فى المتواتر فلا سبيل إلى إنكارها.

القراءة الرابعة عشر:

قال تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡۗ قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًاۖ إِنۡ هُوَ إِلَّا ذِكۡرَىٰ لِلۡعَٰلَمِينَ ﴾(الأنعام:٩٠) قرأ ابن عامر "اقتده" بكسر الهاء دون بلوغها ياءاً وهذه القراءة طعن فيها ابن مجاهد وابن خالويه وضعفها ابن عطية لأن الهاء هاء السكت فلا يجوز تحريكها بحال وإليك

(١) خزانة الأدب ج٢ص٢٢٦.

(٢) روح المعانى ج٧ص١٥٩.

تفصيل ذلك: قال ابن مجاهد:قرأ ابن عامر « اقتدهِ » بكسر الهاء دون بلوغ الياء وهذا غلط لأنها هاء وقف لا تعرب على حال([1])

وادعى ابن خالويه وهم قارئها فقال: "فبهداهم اقتده" فأما من كسر هذه الهاء فى الوصل فقد وهم لأنها تجئ فى الوقف ليبين بها حركة ما قبلها وليست هاء كنآية: .([2])

وذهب القاضى ابن عطية إلى عدم جواز القراءة بها فقال: وقالت فرقة إن كسر الهاء إنما هو في هاء السكت كما قد تسكن هاء الضمير أحياناً.

قال القاضي أبو محمد: وهذا ضعيف، ولا تجوز عليه القراءة بإشباع الياء([3])

تفنيد ما تقدم من طعون: وقد تعقب هذا الزعم أبو على الفارسى وأبو البقاء العكبرى و أبوحيان الأندلسي وغيرهم.

قال أبوعلى الفارسي بعد أن ذكر طعن ابن مجاهد السابق: "وقراءة ابن عامر بكسر الدال وإشمام الهاء الكسرة من غير بلوغ ليس بغلط ووجهها: أن تجعل الهاء كنآية: عن المصدر لا التى تلحق للوقف وحسن إضماره لذكر الفعل الدال عليه ومثل ذلك قول الشاعر فى الطويل:

فجالَ على وحشيِّهِ وتخاله ** على ظهره سبَّاً جديدا يمانيا([4])

كأنه قال تخال خيلانا على ظهره سبا جديدا يمانيا فعلى متعلق بمحذوف.

---

(١) السبعة فى القراءات لابن مجاهد ص٢٦٢.

(٢) الحجة لابن خالويه ص١٤٥.

(٣) المحرر الوجيز ج٢ص٣١٩.

(٤) الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب لعلى بن عدلان الموصلى النحـــوىص٧٧ ط مؤسسة الرسالة الطبعة الثانية سنة ١٩٨٥تحقيق د/ حاتم صالح الضامن.

وعلى هذا قول الشاعر من البسيط:

هَذَا سُرَاقَةُ لِلْقُرآنِ يَدْرُسُهُ ** وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إِنْ يَلْقَهَا ذِيْبُ([1])

فالهاء كنآية: عن المصدر ودل يدرسه على الدرس ولا يجوز أن يكون ضمير القرآن لأن الفعل قد تعدى إليه باللام فلا يجوز أن يتعدى إليه وإلى ضميره كما أنك إذا قلت أزيدا ضربته؟ لم تنصب زيدا ب"ضربت" لتعديه إلى ضميره، ومثل ذلك حكاه أبو الحسن من قراءة بعضهم "ولكل وجهة هو موليها" فاللام متعلقة بـــ"مول" على هذه القراءة والهاء كنآية: عن التولية ودل عليها قوله "مول" فعلى هذ أيضا- قراءة ابن عامر"فبهداهم اقتده" وقياسه إذا وقف عليه أن يقول "اقتده فيسكن هاء الضمير كما تقول اشتره فى الوقف وفى الوصل اشترهى يا هذا واشترهو قبل.([2])

ووجه أبو البقاء هذه القراءة بوجهين فقال: ومنهم من يكسرها وفيه وجهان:

أحدهما: هي هاء السكت أيضا شبهت بهاء الضمير وليس بشئ.

والثانى: هي هاء الضمير والمضمر المصدر: أي اقتد الاقتداء ومثله: هذا سراقة للقرآن يدرسه * والمرء عند الرشا إن يلقها ذيب فالهاء ضمير الدرس لا مفعول، لأن يدرس قد تعدى إلى القرآن، وقيل من سكن الهاء جعلها هاء الضمير وأجرى الوصل مجرى الوقف، والهاء في (عليه) ضمير القرآن والتبليغ.([3])

---

(١) خزانة الأدب ج٢ص٣.

(٢) الحجة لأبى على ج٢ص٥٠٦ إلى ص٥٠٨.

(٣) إملاء ما من به الرحمن ج١ص٢٥٢.

وذكر صاحب الدر المصون وجها ثالثا فقال: والأحسن أن تجعل الكسرة لالتقاء الساكنين لا لشبهها بالضمير لأن هاء الضمير لا تكسر بعد الألف فكيف بما يشبهها.([1])

فطعن ابن مجاهد السابق مردود عليه لأن قراءة ابن عامر لها وجه فى العربية وقد تكلم بها ممن يحتج بشعره من العرب الخلص فلا سبيل إلى إنكارها.

القراءة الخامسة عشر:

قال تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُواْ عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ ۖ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴿١٣٧﴾ ﴾(الأنعام: ١٣٧)

قرأ ابن عامر قوله تعالى: "وكذلك زين" بضم الزاى لكثير من المشركين قتل بالرفع أولادهم بالنصب شركائهم بالخفض **وهذه القراءة طعن فيها طائفة من المفسرين والنحاة وإليك تفصيل ذلك:**

قراءة ابن عامر بين المعارضين والمؤيدين:

أولا: موقف المعارضين: رد قراءة ابن عامر هذه فريق من النحاة والمفسرين على رأسهم الفراء وأبو على الفارسى والإمام الطبرى والزمخشرى، وحجتهم فى ذلك مخالفتها لقواعد البصريين فى عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحروف الجر، بينما أجازه الكوفيون لضرورة الشعر وإليك تفصيل أقوالهم فى ذلك:

---

(١) الدر المصون ج٥ص٣٣ وروح المعانى ج٧ ص٢١٧.

طعن الفراء فى قراءة ابن عامر فقال: "وفى بعض مصاحف أهل الشام شركايهم بالياء فإن تكن مثبتة عن الأولين فينبغى أن يقرأ زُيّن ويكون الشركاء هم الأولاد لأنه منهم فى النسب والميراث ثم قال: فإن كانوا يقرءون زين فلست أعرف وجهتها إلا أن يكونوا فيها آخذين بلغة قوم يقولون: أتيتها عشايا(١) ثم يقولون فى تثنية الحمراء حمرايان فهذا وجه أن يكونوا قالوا: "زين لكثر من المشركين قتل أولادهم شركائهم، وإن شئت جعلت زين إذا فتحته فعلا لإبليس ثم تخفض الشركاء باتباع الأولاد وليس قول من قال: إنما أراد مثل قول الشاعر:

فزججتها متمكنا ** زج القلوص أبى مزادة(٢)

بشئ وهذا مما كان يقوله نحويو أهل الحجاز ولم نجد مثله فى العربية(٣).

وعقب أبو على الفارسى على قراءة ابن عامر بقوله: "هذا قبيح قليل فى الاستعمال ولو عدل عنها – يعنى ابن عامر – كان أولى لأنهم لم يجيزوا

---

(١) أى يبقون حرف العلة فى الطرف بعد الألف الزائدة على أصله ولا يبدلونه همزة فى بنيت بنايا لا بناء هامش معانى القرآن للفراء، ٣٥٨/١.

(٢) المراد زججت الكتيبة أى دفعتها، والقلوص الناقة الضعيفة وأبو مزادة رجل، وهذا البيت شاهد على ما ذهب إليه الكوفيون من جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه يغير الظرف وحرف الخفض والتقدير زج أبى مزادة القلوص ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالقلوص وهو مفعول وليس بظرف ولا حرف خفض. انظر هامش معانى القرآن للفراء ٣٥٨/١، وهامش تفسير الطبرى تحقيق محمود شاكر ١٣٨/١٢، ط دار المعارف، البيت لا يعرف قائله وهو فى معانى القرآن للفراء ٣٥٨/١، والخصائص لابن جنى ٤٠٦/٤، وخزانة الأدب ٢٥١/٢، ٢٥٢، ط دار مكتبة الهلال بيروت ١٩٨٧.

(٣) معانى القرآن للفراء ٣٥٧/١، ٣٥٨.

الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف فى الكلام مع اتساعهم فى الظرف وإنما أجازوه فى الشعر.([1])

وذهب **الإمام الطبرى إلى عدم جواز القراءة بها فقال:** قرأ أهل الشام "وكذلك زين" بضم الزاى لكثير من المشركين قتل بالرفع أولادهم بالنصب شركائهم بالخفض بمعنى وكذلك زين لكثير من المشركين قتل شركائهم أولادهم ففرقوا بين الخافض والمخفوض... وذلك فى كلام العرب قبيح غير فصيح... والقراءة التي لا أستجيز غيرها "وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم "بفتح الزاى من زين ونصب القتل بوقوع زين عليه، وخفض أولادهم بإضافة القتل إليهم، ورفع الشركاء بفعلهم لأنهم هم الذين زينوا للمشركين قتل أولادهم على ما ذكرت من التأويل"([2]).

وادعى **الزمخشرى سماجة هذه القراءة** فقال: وأما قراءة ابن عامر... برفع القتل ونصب الأولاد وجر الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء، والفصل بينهما بغير ظرف فشئ لو كان فى مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجا مردودا كما سمج ورد: زج القلوص أبى مزادة. فكيف به فى الكلام المنثور، فكيف به فى القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته والذى حمله على ذلك أنه رأى فى بعض المصاحف " شركائهم " مكتوبا بالياء ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء لأن الأولاد شركاؤهم فى أقوالهم لوجد فى ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب"([3])

ثانيا: دفاع المؤيدين عن قراءة ابن عامر وتفنيد أدلة المعارضين:

---

(١) الحجة للقراء السبعة ٢/٢١٤.

(٢) تفسير الطبرى ١٢/١٣٧.

(٣) تفسير الكشاف ٢/٥٤.

انتصر ابن الجزرى (رحمه الله) لقراءة ابن عامر فقال: "قرأ ابن عامر: "وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم" بضم الزاى وكسر الياء من "زين" ورفع لام قتل ونصب دال أولادهم وخفض همزة شركائهم بإضافة قتل إليه وهو فاعل فى المعنى وقد فصل بين المضاف وهو قتل وبين شركائهم وهو المضاف إليه بالمفعول وهو أولادهم، وجمهور نحاة البصريين على أن هذا لا يجوز إلا فى ضرورة الشعر، وتكلم فى هذه القراءة بسبب ذلك حتى قال الزمخشرى والذى حمله على ذلك أنه رأى فى بعض المصاحف شركائهم مكتوبا بالياء ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء لأن الأولاد شركاؤهم فى أموالهم لوجد فى ذلك مندوحه قلت – ابن الجزرى – والحق فى غير ما قاله الزمخشرى، ونعوذ بالله من قراءة القرآن بالرأى والتشهى، وهل يحل لمسلم القراءة بما يجد فى الكتابة من غير نقل ؟ فالصواب جواز مثل هذا الفصل، وهو الفصل بين المصدر وفاعله بالمضاف إليه بالمفعول فى الفصيح الشائع الذائع اختيارا، ولا يختص ذلك بضرورة الشعر، ويكفى فى ذلك دليلا هذه القراءة الصحيحة المشهورة التي بلغت التواتر كيف وقارئها ابن عامر من كبار التابعين الذين أخذوا عن الصحابة كعثمان بن عفان وأبى الدرداء (رضي الله عنهما) وهو مع ذلك عربى صريح من صميم العرب فكلامه حجة وقوله دليل، لأنه كان قبل أن يوجد اللحن ويتكلم فيه، فكيف وقد قرأ بما تلقى وتلقن وروى وسمع ورأى إذا كانت كذلك فى المصحف العثمانى المجمع على اتباعه... ولم يبلغنا عن أحد من السلف (رضي الله عنهم) على اختلاف مذاهبهم وتباين لغاتهم وشدة ورعهم أنه أنكر على ابن عامر شيئا من قرائته ولا طعن فيها ولا أشار إليها بضعف ولقد كان الناس بدمشق وسائر بلاد الشام حتى الجزيرة الفراتية وأعمالها لا يأخذون إلا بقراءة ابن عامر ولا يزال الأمر كذلك إلى حدود الخمسمائة، وأول من نعلمه

أنكر هذه القراءة وغيرها من القراءة الصحيحة وركب هذا المحظور ابن جرير الطبرى بعد الثلاثمائة وقد عد ذلك من سقطات ابن جرير حتى قال السخاوى: قال لى شيخنا أبو القاسم الشاطبى إياك وطعن ابن جرير على ابن عامر"([1]).

وعقب **الإمام أبو حيان الأندلسى على طعن الزمخشرى بما يدحضه ويبطل أدلةالمانعين لهذه القراءة فقال:** "وأعجب لعجمى ضعيف فى النحو يرد على عربى صريح محض قراءة متواترة موجود نظيرها فى لسان العرب فى غير ما بيت، وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقا وغربا وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم"([2]).

ثم يعقب على دليل المانعين لهذه القراءة من عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بما يفنده ويدحضه فيقول: "وإذا كانوا قد فصلوا بين المضاف والمضاف إليه بالجملة فى قول العرب" هو غلام إن شاء الله أخيك "فالفصل بالمفرد أسهل، وقد جاء الفصل فى اسم الفاعل فى الاختيار فى قراءة بعض السلف" مخلف وعده رسله "([3]) بنصب وعده وخفض رسله وقد استعمل أبو الطيب الفصل بن المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول اتباعها لما ورد عن العرب :

بعثت إليه من لسانى حديقة ** سقاها الحيا سقى الرياض السحائب([4])

---

(١) انظر النشر فى القراءات العشر لابن الجزرى ٢/٢٦٣، ٢٦٤.

(٢) البحر المحيط ٤/٦٥٨، ط دار الفكر.

(٣) سورة إبراهيم آية: ٤٧.

(٤) البحر المحيط ٤/٦٥٨، ط دار الفكر، والبيت لأبى الطيب المتنبى، انظر ديوانه ١/٢٨٦، شرح العكبرى.

وقال **أبو الفتح عثمان بن جنى** منتصرا لهذه القراءة بعد توافر الأدلة لصحتها: "إذا اتفق كل شئ من ذلك نظر فى حال العربى وما جاء به فإن كان فصيحا وكان ما أورده يقبله القياس فالأولى أن يحسن به الظن لأنه يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة قد طال عهدها وعفا رسمها، قال أبو عمرو بن العلاء: ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله ولو جاءكم وافر لجاءكم علم وشعر كثير ونحوه"(١).

وعقب العلامة ابن المنير (رحمه الله) فى الانصاف على رأى الزمخشرى فقال: "لقد ركب المصنف – أى الزمخشرى – فى هذا الفصل متن عمياء وتاه فى تيهاء وأنا أبرأ إلى الله، وأبرئ حملة كتابه وحفظة كلامه مما رماهم به، فإنه تخيل أن القراء أئمة الوجوه السبعة، اختار كل منهم حرفا قرأ به اجتهادا لا نقلا ولا سماعا، فلذلك غلط ابن عامر فى قراءته هذه .... ولم يعلم الزمخشرى أن هذه القراءة بنصب الأولاد والفصل بين المضاف والمضاف إليه بها يعلم ضرورة أن النبى (ﷺ) قرأها على جبريل كما أنزلها عليه كذلك، ثم تلاها النبى (ﷺ) على عدد التواتر من الأئمة ولم يزل عدد التواتر يتناقلونها ويقرءون بها خلفا عن سلف إلى أن انتهت إلى ابن عامر فقرأها أيضا كما سمعها، فهذا معتقد أهل الحق فى جميع الوجوه السبعة أنها متواترة جملة وتفصيلا عن أفصح من نطق بالضاد (ﷺ)، فإذا علمت العقيدة الصحيحة فلا مبالاة بعدها. بقول الزمخشرى ولا بقول أمثاله ممن لحن ابن عامر"(٢)

(١) البحر المحيط ٦٥٨/٤.

(٢) الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال بهامش الكشاف ٥٣/٢، ط دار المعرفة.

وبنى **الإمام السفاقسى** (رحمه الله)(١) تأييده لقراءة ابن عامر على أساسين هما النقل والمعنى:

أولا: أساس النقل: يقول (رحمه الله) "فأما النقل فوروده فى أبيات كثيرة أنشدها ابن مالك (رحمه الله) فى شرح التسهيل منها:

عتوا إذا أجبناهم إلى السلم رأفة ** فسقناهم سوق البغاث الأجادل(٢)

وأنشد الأخفش:

فرجحتها بمزجة ** زج القلوص أبى مزادة(٣).

وأنشد ثعلب قول الشاعر:

لئن كان النكاح أحل شيئا ** فإن نكاحها مطر حرام(٤)

وجاء منه فى اسم الفاعل قراءة بعض السلف(٥)(رضي الله عنهم)" فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله"(٦). وفى الحديث: "هل أنتم تاركوا لى

(١) السفاقسى إبراهيم بن محمد بن إبراهيم القيسى السفاقسى أبو إسحاق برهان الدين فقيه مالكى له مصنفات منها المجيد فى إعراب القرآن المجيد وشرح ابن الحاجب فى أصول الفقه. الدرر الكامنة ٥٥/١، والأعلام ٦٣/١ط دار العلم للملايين.

(٢) لم أعثر على قائله.

(٣) البيت سبق عزوه.

(٤) البيت للأحوص وهو فى ديوانه ص ١٨٩.

(٥) هذه القراءة ذكرها أبو البقاء العكبرى فى إعراب شواذ القراءات٧٣٩/١، ط عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٩٩٦،وانظر معجم القراءات للدكتور عبد اللطيف الخطيب ٥١٨/٤، ط دار سعد الدين للطباعة والنشر، القاهرة، دمشق، ط أولى سنة ٢٠٠٢ م، والبحر المحيط ٤٥٦/٦، ط دار الفكر، بدون عزو إلى قائلها.

(٦) سورة إبراهيم آية: ٤٧.

...صحابى"([1]) ففصل بالجار والمجرور بين اسم الفاعل ومفعوله.

ثانيا أساس المعنى: من أوجه ثلاثة ذكرها ابن مالك:

أحدها: كون الفاصل([2]) فضله فإنه بذلك صالح لعدم الاعتداد به.

الثانى: أنه غير أجنبى يعنى الفاصل، لأنه معمول للمضاف وهو المصدر.

الثالث: أن الفصل مقدر التأخير لأن المضاف إليه مقدر التقديم لأنه فاعل فى المعنى حتى إن العرب لو لم تستعمل مثل هذا الفصل لاقتضى القياس استعماله، لأنهم قد فصلوا فى الشعر بالأجنبى كثيرا.... وإذا كانوا قد فصلوا بين المضاف والمضاف إليه بالجملة فى قول العرب هو غلام – إن شاء الله – أخيك فالفصل بالمفرد أسهل([3]).

وخلاصة ماتقدم: بعد هذا الإسهاب فى ذكر أدلة كل من الفريقين فى قراءة ابن عامر وموقف الشيخ منها يتبين لنا أن القول الفصل فى هذه القراءة ثبوت صحتها وتواترها عن النبى (ﷺ) للأمور الآتية:

ا- عدالة الإمام ابن عامر وضبطه وسلامته من الريب والتهمة فهو تابعى جليل "كان إماما بالجامع الأموى فى أيام عمر بن عبد العزيز وقبله، وجمع له بين الإمامة والقضاء ومشيخة الإقراء بدمشق"([4]).

---

(١) صحيح البخارى كتاب فضائل الصحابة باب قول النبى (ﷺ) "لو كنت متخذا خليلا" ٩/٣، ١٠، ط دار الحديث، والسنن الكبرى للبيهقى كتاب الشهادات باب شهادة أهل العصبية ٢٣٦/١٠، ط دار المعرفة.

(٢) المفعول به.

(٣) إعراب القرآن للسفاقسى مخطوط رقم ٢٢٢ تفسير نقلا من كتاب القراءات القرآنية وأثرها فى الدراسات النحوية ص ١٢٩، ١٣٠، ط مؤسسة الرسالة.

(٤) لطائف الإشارات لفنون القراءات لشهاب الدين القسطلانى ٩٤/١، تحقيق الشيخ عامر السيد عثمان والدكتور عبد الصبور شاهين، ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

٢- ثبوت تواتر قراءة ابن عامر عن النبى (ﷺ) خلفا عن سلف حتى وصلت إليه – وكذا باقى السبعة – وذلك اعتقاد أهل الحق كما أفاده كلام ابن المنير (رحمه الله).

٣- إن قراءة ابن عامر ورد نظيرها فى كلام العرب شعرا ونثرا وفى الحديث عن أفصح العرب (ﷺ) مما يؤكد فصاحتها وعدم مخالفتها للفصيح من كلام العرب على حد زعم البصريين.

٤- تضعيف أدلة البصريين ببيان جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وقد سبق بيانه من خلال أقوال الأئمة المؤيدين لقراءة ابن عامر.

القراءة السادسة عشر:

قال تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ **(الأنعام: ١٦٢)**

قرأ نافع وحده- من السبعة- وأبو جعفر « محياي » بسكون الياء من « محياي »غير أن ابن مجاهد وأبا على الفارسي والنحاس وأبا شامة طعنوا فى هذه القراءة لأنها جمعت بين ساكنين، وإليك توضيح ذلك:

قال ابن مجاهد: ورأيت أصحاب ورش لا يعرفون هذا ويرون عنه بفتح الياء.(١)

ووصفهها أبو على الفارسي بالشذوذ فقال: وكلهم قرأ "ومحياي" محركة الياء و"مماتى" ساكنة الياء غير نافع فإنه أسكن الياء فى "محياي"ونصبها فى "مماتى" وإسكان الياء فى "محياي" شاذ عن القياس والاستعمال:

(١) معجم القراءات ج٢ص٦٠١.

فشذوذه عن القياس أن فيه التقاء ساكنين لا يلتقيان على هذا الحد فى "محياي"

وأما شذوذه عن الاستعمال فإنك لا تكاد تجده فى نثر ولا نظم.

ووجهها – مع ما وصفنا – أن بعض البغداديين قد حكى أنه سمع – أو حكى له– التقتا حلقتا البطان(١) بإسكان الألف مع سكون لام المعرفة وحكى غيره له ثلثا المال.(٢)

وذكر النحاس أن هذه القراءة لم يجزها من النحاة غير يونس فقال: "وهذا لم يجزه أحد من النحويين إلا يونس؛ لأنه جمع بين ساكنين، وإنما أجازه يونس لأن قبله ألفا، والألف المدة التى فيها تقوم مقام الحركة... وإنما منع النحويون هذا لأنه جمع بين ساكنين وليس فى الثانى سكون الإدغام، ومن قرأ بقراءة أهل المدينة وأراد أن يسلم من اللحن وقف على "محياي" فيكون غير لاحن عند جميع النحويين"(٣).

ونقل صاحب الدر المصون طعن البعض فى هذه القراءة فقال: "وقد طعن بعض الناس على هذه القراءة بما ذكرت من الجمع بين الساكنين وتعجبت من كون هذا القارئ يحرك ياء "مماتى" ويسكن ياء "محياي" وقد نقل بعضهم عن نافع الرجوع عن ذلك. قال أبوشامة: فينبغى أن لا يحل نقل تسكين ياء "محياي" عنه.(٤)

---

(١) مثل يضرب للأمر البالغ الغاية فى الشدة والصعوبة وأصله أن يحوج الفارس إلى النجاة مخافة العدو فينجو فيضطرب حزام دابته حتى يمس الحقب ولا يمكنه أن ينزل فيصلحه. والبطان: حزام الرحل انظر جمهرة الأمثال ج١ص١٥٣.

(٢) الحجة لأبى على ج٢ص٥٦٨

(٣) انظر معجم القراءات ج٣ص٦٠٢.

(٤) الدر المصون ج٥ص٢٣٧وص٢٣٨.

تفنيد الطعون السابقة: انتصر مكى ابن أبى طالب (رحمه الله) لهذه القراءة فقال: "ومن أسكنها فعلى الاستخفاف لكنه جمع بين ساكنين، والجمع بين ساكنين جائز إذا كان الحرف الأول حرف مد ولين؛ لأن المد الذى فيه يقوم مقام حركة يستراح عليها فيفصل بذلك بين ساكنين.(١)

وجوز العكبرى الجمع بين الساكنين فى هذه القراءة فقال: "وقرئ بإسكانها كما تسكن فى "أنى" ونحوه وجاز ذلك وإن كان قبلها ساكن لأن المدة تفصل بينهما.(٢)

و انتقد الإمام الألوسي الطعون السابقة فقال: وقرأ نافع «محياي» بإسكان إجراء للوصل مجرى الوقف، وفي روآية: أنه كسر الياء، وعلى الروآية: الأولى إنما جاز التقاء الساكنين لنية الوقف وفيه يجوز ذلك فطعن بعضهم في ذلك بأن فيه الجمع بين الساكنين وهو لا يجوز ليس في محله، وقد روى هذه القراءة عن نافع جماعة، وما قيل: إنه رجع عنها وإنه لا يحل لأحد نقلها عنه ليس بشيء.(٣)

مما سبق يتبين لنا أن قراءة إمام أهل المدينة نافع (رحمه الله) لها تخريج فى العربية بأن الجمع بين الساكنين جائز إذا كان الحرف الأول حرف مد ولين لأن المدة تقوم مقام الحركة، أو على نية الوقف أى إجراء الوصل مجرى الوقف كما ذكر الألوسي وقد ورد مثل ذلك فى أمثال العرب كقولهم "التقتا حلقتا البطان "باجتماع ساكنين ألف حلقتا الساكنة وألف البطان فى" أل المعرفة" وهى ساكنة

(١) مشكل إعراب القرآن لمكى بن أبى طالب ص١٨١ ط دار الكتب العلمية الطبعة الأولى سنة ٢٠١٠ تحقيق أسامة عبد العظيم.

(٢) إملاء مامن به الرحمن ج١ص٢٦٧.

(٣) روح المعانى ج٨ص٧١.

أيضا. وبناءا على ما تقدم تكون هذه القراءة سالمة من الطعن والقدح لموافقتها أوجه العربية وتواتر سندها إلى المعصوم (ﷺ)

القراءة السابعة عشر:

قال تعالى: ﴿ قَالُوٓاْ أَرۡجِهۡ وَأَخَاهُ وَأَرۡسِلۡ فِي ٱلۡمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ ﴾ (الأعراف: ١١١)

قرأ ابن عامر فى روآية: ابن ذكوان "أرجئه" بالهمز وكسر الهاء وهذه القراءة طعن فيها ابن مجاهد والفارسي وضعفها العكبري والحوفى بدعوى أن الهاء لا تكسر إلا إذا وقع قبلها كسرة أو ياء ساكنة وإليك تفصيل ذلك:

طعن ابن مجاهد على روآية: ابن ذكوان عن ابن عامر فى قوله تعالى: "أرجئه" بالهمز وكسر الهاء فقال:وقول ابن ذكوان هذا وهم لأن الهاء لا يجوز كسرها وقباها همزة ساكنة وإنما يجوز إذا كان قبلها ياء ساكنة أو كسرة وأما الهمزة فلا.(١)

وتبعه أبو علي الفارسي فى ذلك فقال: وفى روآية: ابن ذكوان:كسرها بالهمز وكسر الهاء"أرجئه" وهمز "مرجؤون"و"ترجئ" وهذا غلط لا يجوز كسر الهاء مع الهمز وإنما يجوز إذا كان قبلها ياء ساكنة أوكسرة.(٢)

وقال الحوفي: ومن القراء من يكسر مع الهمز وليس بجيد.(٣)

---

(١) السبعة لابن مجاهد ص٢١٧ ط دار الصحابة للتراث طنطا الطبعة الأولى سنة ٢٠٠٧م تحقيق جمال الدين شرف.

(٢) الحجة لأبى على ج ٤ص٥٨.

(٣) البحر المحيط ج٤ص٣٥٩.

وضعف أبو البقاء القراءة بكسر الهمزة مع الهاء فقال: ويقرأ بكسر الهاء مع الهمز وهو ضعيف لأنّ الهمز حرف صحيح ساكن فليس قبل الهاء ما يقتضي الكسر، ووجهه أنه أتبع الهاء كسرة الجيم والحاجز غير حصين.(١)

تفنيد الطعون السابقة: خرج صاحب البحر هذه القراءة – بعد أن ذكر الطعون السابقة– بقوله: ويخرج أيضاً على توهّم إبدال الهمز ياء أو على أن الهمز لما كان كثيراً ما يبدل بحرف العلة أجري مجرى حرف العلة في كسر ما بعده وما ذهب إليه الفارسي وغيره من غلط هذه القراءة، وأنها لا تجوز قول فاسد لأنها قراءة ثابتة متواترة روتها الأكابر عن الأئمة وتلقتها الأمة بالقبول ولها توجيه في العربية وليست الهمزة كغيرها من الحروف الصحيحة لأنها قابلة للتغيير بالإبدال والحرف بالنقل وغيره فلا وجه لإنكار هذه القراءة.(٢)

وذكر مكى أنه ورد فى هذا الفعل لغتان بالهمز وتركها فقال: والهمز فى هذا الفعل وتركه لغتان يقال أرجيته وأرجأته بمعنى أخرته.(٣)

وأكد ذلك ابن خالويه فقال: فأما تحقيق الهمز وتركه فلغتان فاشيتان قرئ بهما.(٤)

وسمى الطوسى فى التبيان من تكلم بهاتين اللغتين من القبائل فقال: "والهمز لغة قيس وغيرهم وترك الهمز لغة تميم وأسد يقولون أرجيت..(٥)

---

(١) إملاء مامن به الرحمن ج١ص٢٨١.

(٢) البحر المحيط ج٤ ص٣٦٠.

(٣) الكشف عن وجوه القراءات ج٢ ص٥٠ ط دار الحديث القاهرة تحقيق الشيخ عبد الرحيم الطرهونى.

(٤) الحجة لابن خالويه ص٨٧ط دار الكتب العلمية الطبعة الأولى سنة ١٩٩٩م

(٥) معجم القراءات ج٣ص١٢٤.

وقال الشهاب:" والهمز وعدمه لغتان مشهورتان وهل هما مادتان أو الياء بدل من الهمزة كتوضأت وتوضيت قولان."([1])

وزاد الإمام الألوسي الأمر وضوحا فقال: وأجيب كما قال الشهاب عنه بوجهين:

أحدهما: أن الهمزة ساكنة والحرف الساكن حاجز غير حصين فكأن الهاء وليت الجيم المكسورة فلذا كسرت.

والثاني: أن الهمزة عرضة للتغيير كثيراً بالحذف وإبدالها ياء إذا سكنت بعد كسرة فكأنها وليست ياء ساكنة فلذا كسرت. وأورد على ذلك أبو شامة أن الهمزة تعد حاجزاً وأن الهمزة لو كانت ياء كان المختار الضم نظراً لأصلها، وليس بشيء بعد أن قالوا: إن القراءة متواترة وما ذكر لغة ثابتة عن العرب.([2])

مما سبق يتبين لنا أن قراءة ابن عامر فى روآية: ابن ذكوان عنه "أرجئه" الهمز وكسر الهاء ثابتة فى لغات العرب كما ذكر أنها لغة قيس وتوجيهها: أن الهمزة ساكنة والحرف الساكن حاجز غير حصين فكأن الهاء وليت الجيم المكسورة فلذا كسرت أو أن الهمزة عرضة للتغيير كثيراً بالحذف وإبدالها ياء إذا سكنت بعد كسرة فكأنها وليت ياء ساكنة فلذا كسرت، فلا سبيل إلى إنكارها وثبت تواترها إلى المعصوم (ﷺ)

القراءة الثامنة عشر:

قال تعالى:﴿ إِذْ أَنتُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلدُّنْيَا وَهُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلْقُصْوَىٰ ... ﴾ (الأنفال: ٤٢)

---

(١) حاشية الشهاب ج ٤ص٣٤٣ ط دار الكتب العلمية الطبعة الأولى سنة ١٩٩٧.

(٢) روح المعانى ج٩ص٢٢.

قرأ نافع وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي "بالعدوة" بضم العين فيهما والضم لغة قريش وأنكر أبو عمرو الضم وحمل هذا الإنكار على أنه لم يبلغه.([1])

وهما عند الطبري لغتان مشهورتان بمعنى واحد.قال أبو جعفر: وهما لغتان مشهورتان بمعنى واحد، فبأيتهما قرأ القارئ فمصيبٌ، يُنْشَد بيت الراعي:

وَعَيْنَانِ حُمْرٌ مَآقِيهِمَا كَمَا نَظَرَ العِدْوَةَ الجُؤْذَرُ.([2])

وقال مكى: والكسر عند الأخفش أكثر، وقال أحمد بن يحيى: الضم أكثر اللغتين وهو الاختيار لأن أكثر القراء عليه.([3])

وذكر صاحب البحر اختلاف أئمة اللغة فى هذه الكلمة فقال: وقرأ ابن كثير وأبو عمرو {بالعدوة} بكسر العين فيهما وباقي السبعة بالضم والحسن وقتادة وزيد بن علي وعمرو بن عبيد بالفتح وأنكر أبو عمر والضم، وقال الأخفش لم يسمع من العرب إلاّ الكسر، وقال أبو عبيد الضمّ أكثرهما، وقال اليزيدي الكسر لغة الحجاز انتهى، فيحتمل أن تكون الثلاث لغات ويحتمل أن يكون الفتح مصدراً سمي به وروي بالكسر والضمّ بيت أوس:

وفارس لم يحلّ اليوم عدوته ** ولو إسراعاً وما هموا بإقبال([4])

وخلاصة ما تقدم: أن قراءة العدوة بالضم لغة مشهورة ويحمل إنكار أبى عمرو أنها لم تبلغه.

---

(١) معجم القراءات ج٣ص٢٩٧.

(٢) انظر جامع البيان ج ١٣ص٥٦٥.

(٣) معجم القراءات ج٣ص٢٩٨.

(٤) البحر المحيط ج٤ص٤٩٦ والبيت فى ديوان أوس ص١٠٤.

القراءة التاسعة عشر:

قال تعالى: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَبَقُوٓا۟ ۚ إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ ﴾ (الأنفال: ٥٩)

قرأ ابن عامر وحمزة وحفص عن عاصم: "ولا يحسبن" بالياء وفتح السين أى لا يحسبن الرسول أو حاسب أو المؤمن وهذه القراءة لحنها أبو حاتم ووصفها الزمخشرى بأنها ليست بنيرة لأنها لم يذكر فيها مفعول يحسن وهو يتعدى إلى مفعولين وإليك تفصيل ذلك:

قال الفراء بعد تخريج قراءة حمزة وما أحبها لشذوذها كذا مع أن القراءة متواترة النقل.(١)

ووصف الزمخشرى هذه القراءة بعد تخريجه لها بقوله: وهذه الأقاويل كلها متمحلة، وليست هذه القراءة التي تفرد بها حمزة بنيرة. وعن الزهري أنها نزلت فيمن أفلت من فل المشركين.(٢)

وذكر النحاس عن بعض النحاة تلحين هذه القراءة فقال: فزعم جماعة من النحويين منهم أبو حاتم أن هذا – أى قراءة حمزة – لحن لا تحل القراءة به، ولا يسمع لمن عرف الإعراب أو عرفه.(٣)

تفنيد الطعن السابق: أجاب أبو جعفر النحاس بما يدفع هذا الطعن فقال: وهذا تحامل شديد وقد قال أبوحاتم أكثر من هذا قال لأنه لم يأت ليحسبن بمفعول وهو يحتاج إلى مفعولين. ثم قال: والقراءة تجوز ويكون المعنى ولا

---

(١) معانى القرآن للفراء ج١ ص٤١٦ ط الهيئة العامة للكتاب تحقيق أحمد يوسف نجاتى ومحمد على النجار.

(٢) الكشاف ج ٢ص٥٩٣.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ج١ ص٤٧٦ وص٤٧٧ط دار الحديث القاهرة سنة ٢٠٠٧ تحقيق د/محمد محمد تامر.

يحسبن من خلفهم الذين كفروا سبقوا، فيكون الضمير يعود على ماتقدم إلا أن القراءة بالتاء أبين". (١)

وقال صاحب البحر المحيط معقبا على وصف الزمخشرى لهذه القراءة: خرّج الزمخشري قراءة الياء وذكر نقل توجيهها على حذف المفعول إما الضمير وإما أنفسهم وإما حذف أن وإما أنّ الفعل وقع على أنهم لا يعجزون على أن لا صلة وسبقوا في موضع الحال يعني سابقين أو مفلتين هاربين وعلى {ولا تحسبن} قتيل المؤمنين الذين كفروا سبقوا ثم قال وهذه الأقاويل كلّها متمحلة وليست هذه القراءة التي تفرد بها حمزة بنيرة انتهى، ولم يتفرّد بها حمزة كما ذكر بل قرأ بها ابن عامر وهو من العرب الذين سبقوا اللّحن وقرأ علي وعثمان وحفص عن عاصم وأبو جعفر يزيد بن القعقاع وأبو عبد الرحمن وابن محيصن وعيسى والأعمش، وتقدم ذكر توجيهها على غير ما نقل مما هو جيّد في العربية فلا التفات لقوله وليست بنيرة.(٢)

وعقب الإمام الألوسي على الزعم بتفرد حمزة بهذه القراءة فقال: {وَلاَ يَحْسَبَنَّ الذين كَفَرُواْ سَبَقُواْ} بياء الغيبة وهي قراءة حفص. وابن عامر. وأبي جعفر. وحمزة، وزعم تفرد الأخير بها وهم كزعم أنها غير نيرة، فقد نص في التيسير على أنه قرأ بها الأخوان أيضاً، وفي المجمع على أنه قرأ بها الأربعة، وقال المحققون: إنها أنور من الشمس في رابعة النهار لأن فاعل يحسبن الموصول بعده ومفعوله الأول محذوف أي أنفسهم وحذف للتكرار والثاني جملة

(١) السابق نفس الصفحة.

(٢) البحر المحيط ج ص٥٠٥ وص٥٠٦.

سبقوا، أي لا يحسبن أولئك الكافرون أنفسهم سابقين أي مفلتين من أن يظفر بهم.([1])

وخلاصة ما تقدم: أن تلحين أبي حاتم والزمخشري لهذه القراءة مردود **أولا:** بأن هذه القراءة لم يتفرد بها حمزة كما زعم الزمخشرى بل قرأبها ابن عامر وحفص عن عاصم من السبعة وغيرهم **وثانيا:** لها توجيه نحوى –كما ذكر الألوسى– لأن فاعل يحسبن الموصول بعده ومفعوله الأول محذوف أي أنفسهم وحذف للتكرار والثاني جملة سبقوا، أي لا يحسبن أولئك الكافرون أنفسهم سابقين أي مفلتين من أن يظفر بهم فالقراءة أنور من الشمس فى وضح النهار.

القراءة العشرون:

﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَبَقُوٓا۟ ۚ إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ ﴾(الأنفال: ٥٩)

قرأ ابن عامر وحده "أنهم لايعجزون" بفتح الهمزة أى لأنهم. وبقية القراء على كسرها" إنهم على الاستئناف غير أن أبا حاتم السجستانى وأبا عبيد استبعدا قراءة ابن عامر وإليك توضيح ذلك.

ذكر أبوجعفر النحاس هذا الاستبعاد وأجاب عليه بما يدفعه فقال: واستبعد أبو حاتم وأبو عبيد هذه القراءة أى بفتح الهمزة قال أبو عبيد: وإنما تجوز على أن يكون المعنى: ولا تحسبن الذين كفروا أنهم لا يعجزون.

ثم قال: الذى ذكره أبو عبيد لا يجوز عند النحويين البصريين لا يجوز: حسبت زيدا أنه خارج إلا بكسر إن والقراءة جيدة على أن يكون المعنى: لأنهم

(١) روح المعانى ج٦ ص٣١ ط المكتبة التوفيقية.

لا يعجزون.([1])

وعبارة الإمام أبى حيان تزيد الأمر وضوحا فقال: وإنما فتحها من السبعة ابن عامر وحده واستبعد أبو عبيد وأبو حاتم قراءة ابن عامر ولا استبعاد فيها لأنها تعليل للنهي أي لا تحسبنّهم فائتين لأنهم لا يعجزون أي لا يقع منك حسبان لفوتهم لأنهم لا يعجزون أي لا يفوتون.([2])

وقال الإمام الألوسي: وقرأ ابن عامر {أَنَّهُمْ} بفتح الهمزة وهو تعليل أيضاً بتقدير اللام المطرد حذفها في مثله.([3])

بناءا على ما تقدم يكون استبعاد أبى عبيد وأبى حاتم لهذه القراءة ليس بشئ لأنها تحمل على التعليل أي لا تحسبنّهم فائتين لأنهم لا يعجزون. فالقراءة متواترة لاسبيل إلى الطعن فيها.

القراءة الحادية والعشرون:

قال تعالى: ﴿ **فقاتلوا أئمة الكفر** ﴾ ([4])

قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو: بتسهيل الهمزة الثانية فى أئمة وروى عنهم إبدال الهمزة الثانية ياء "أيمة" وهذه القراءة اعترض عليها الفراء والزمخشرى والبيضاوى وذهبوا إلى تلحينها وإليك تفصيل ذلك:

تفصيل محل النزاع:

قال الزمخشرى: فإن قلت كيف لفظ أئمة قلت همزة بعدها همزة بين بين – أى بين مخرج الهمزة والياء وتحقيق الهمزتين قراءة مشهورة وإن لم تكن

(١) انظر معجم القراءت ج٣ص٣١٧.

(٢) البحر المحيط ج٤ ص٥٠٦.

(٣) روح المعانى ج ٦ص٣٢ط المكتبة التوفيقية.

(٤) سورة التوبة آية: ١٢.

بمقبولةعند البصريين، وأما التصريح بالياء فليس بقراءة ولا يجوز أن تكون قراءة ومن صرح بها فهو لاحن محرف "(١).

تعقيب الأئمة على قول الزمخشرى: قال أبو حيان (رحمه الله) معقبا على قول الزمخشرى – غفر الله له – بعد أن ذكر كلامه السابق قال: وذلك دأبه فى تلحين المقرئين. وكيف يكون ذلك لحنا وقد قرأ به رأس البصريين النحاة أبو عمرو بن العلاء وقارئ مكة ابن كثير وقارئ مدينة الرسول (ﷺ) نافع"(٢).

وذكر العلامة السمين الحلبى أن هذه القراءة اختيار الفارسي فقال: "وأما القراءة بالياء فهى التي ارتضاها الفارسى...لأن النطق بالهمزتين فى كلمة واحدة ثقيل"(٣).

واحتج الإمام الألوسى على الزمخشرى بما ذكره فى المفصل فقال: "وأما القراءة بالياء فارتضاها أبو على وجماعة، والزمخشرى جعلها لحنا وخطأه أبو حيان فى ذلك لأنها قراءة رأس القراء والنحاة أبى عمرو وقراءة ابن كثير ونافع وهى صحيحة روآية:... وكذا درآية: فقد ذكر هو(٤) فى المفصل وسائر الأئمة فى كتبهم أنه إذا اجتمعت همزتان فى كلمة فالوجه قلب الثانية حرف لين كما فى آدم وأئمة فما اعتذر به عنه غير مقبول، والحاصل أن القراءات هنا تحقيق الهمزتين وجعل الثانية بين بين بلا إدخال ألف وبه والخامسة بياء صريحة وكلها صحيحة لا وجه لإنكارها"(٥).

---

(١) الكشاف ١٤٢/٢، ط دار المعرفة.

(٢) البحر المحيط ٣٨٠/٥، ط دار الفكر.

(٣) الدر المصون ٤٥/٣.

(٤) يقصد الزمخشرى فى كتابه المفصل.

(٥) روح المعانى ٥٨/١٠، ط دار الفكر، بيروت.

قلت ما ذهب إليه الإمام الألوسى من صحة هذه القراءة وسبقه إلى ذلك الإمام أبو حيان هو عين الصواب فإن القراءة بقلب همزة أئمة الثانية ياء قد صحت فى بابى الروآية: والدرآية: فالنقل بها ثابت عن الأئمة القراء العدول من أهل البصرة والحرمين "أبو عمرو ونافع وابن كثير" وهم من هم فى هذا الشأن وأهل الدرآية: فى النحو والقراءات – والزمخشرى نفسه – كما قال الألوسى ذهبوا إلى أن الأوجه فى اجتماع الهمزتين قلب الثانية منهما ياء.

قال ابن مالك:

ومدا أبدل ثانى الهمزتين من ** كلمة أن يسكن كآثر وائتمن

إن يفتح إثر ضم أو فتح قلب ** واوا وياء إثر كسر ينقلــب

ذو الكسر مطلقا كذا ...

قال ابن عقيل (رحمه الله) **وأشار بقوله:** ذو الكسر مطلقا كذا إلى أن الهمزة الثانية إذا كانت مكسورة تقلب ياء مطلقا أى سواء كانت التي قبلها مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة" (١) إذن فالسماع والقياس يؤكدان صحة هذه القراءة فلا وجه فى تلحينها والله أعلم.

القراءة الثانية والعشرون:

قال تعالى: ﴿ وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ ۚ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ ۚ وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾(التوبة: ٦١)

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ص ٣٥٣، ط المعاهد الأزهرية سنة ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.

قال ابن مجاهد (رحمه الله): وكلهم قرأ "ورحمة" رفعا إلا حمزة فإنه قرأ "أذن خير لكم ورحمة " خفضا حدثنى الكسائى محمد بن يحيى قال حدثنا أبو الحارث قال حدثنا أبو عمارة حمزة بن القاسم عن يعقوب بن جعفر عن نافع "ورحمة " مثل حمزة خفضا وهو غلط ([1])

تعقيب أبي علي الفارسي:

قال أبو على بعد أن ذكر قول ابن مجاهد السابق: فأما الجر فى رحمة فعلى العطف على خير كأنه أذن خير ورحمة فإن قلت: أفيكون أذن رحمة؟

فإن هذا لا يمتنع لأن الأذن فى معنى مستمع فى الأقوال الثلاثة التى تقدمت فكأنه مستمع رحمة فجاز هذا كما كان مستمع خير ألا ترى الرحمة من الخير.

فإن قلت: فهلا استغنى بشمول الخير للرحمة وغيرها عن تقدير عطف الرحمة عليه؟

فالقول إن ذلك لا يمتنع كما لا يمتنع "إقرأ باسم ربك الذى خلق" ثم خصص فقال "خلق الإنسان من علق" وإن كان قوله "خلق" يعم الإنسان وغيره فكذلك الرحمة إذا كانت من الخير لم يمتنع أن تعطف فتخصص الرحمة بالذكر من بين ضروب الخير لغلبة ذلك فى وصفه وكثرته، كما خصص الإنسان بالذكر، وإن كان الخلق قد عمه وغيره، والبعد بين الجار وما عطف عليه لا يمنع من العطف.([2])

واحتج لهذه القراءة ابن خالويه (رحمه الله) فقال ورحمة يقرأ بالرفع والخفض

---

(١) السبعة لابن مجاهد ص٣١٦.

(٢) الحجة لأبى على ج٣ص١٣٩و ص١٤٠.

فالحجة لمن رفع أنه رده بالواو على قوله "أذن" والحجة لمن خفض أنه رده على قوله خير ورحمة "(١)

فقراءة حمزة "ورحمة" بالخفض عطفا على "خير" صحيحة من جهتى الإعراب والمعنى كما تقدم، ولا وجه لتخطئة ابن مجاهد لها سندا أو درآية: "فقوله مردود عليه والصواب خلافه وهو صحة القراءة وتواترها إلى المعصوم (ﷺ).

القراءة الثالثة والعشرون:

قال تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُۥ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا۟ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ ۚ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۚ يُفَصِّلُ ٱلْـَٔايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ (يونس: ٥)

قرأ الإمام ابن كثير المكى فى روآية: قنبل عنه "ضئاء" فى كل القرآن وهذه القراءة طعن عليها ابن مجاهد ممن أخذوا القراءة عن قنبل، وأبو شامة لأن اللغة مبنية على تسهيل الهمز فكيف بقراءة تؤدى إلى قلب الحرف الخفيف "الياء" إلى أثقل منه "الهمز" وإليك تفصيل ذلك:

قال ابن مجاهد: قرأ ابن كثير وحده "ضئاء" بهمزتين فى كل القرآن الهمزة الأولى قبل الألف والثانية بعدها كذلك قرأت على قنبل،وقرأ الباقون بهمزة واحدة فى كل القرآن. وكان أصحاب البزى وابن فليح ينكرون هذا ويقرأون مثل قراءة الناس "ضياء" وأخبرنى الخزاعى عن عبد الوهاب بن فليح عن أصحابه عن ابن كثير أنهم لا يعرفون إلا همزة واحدة بعد الألف فى "ضياء"(٢)

(١) الحجة فى القراءات لابن خالويه ص١٧٦وانظر الدر المصون ج٦ص٧٤.
(٢) السبعة لابن مجاهد ص٢٢٣.

وضعف أبو شامة هذه القراءة لمخالفتها قياس اللغة فقال: "هذه قراءة ضعيفة فإن قياس اللغة الفرار من اجتماع همزتين إلى تخفيف إحداهما فكيف يتخيل بتقديم وتأخير يؤدى إلى اجتماع همزتين لم يكونا فى الأصل هذا خلاف حكم اللغة (١)

تفنيد ما تقدم: وجه أبو على الفارسي هذه القراءة فقال: فأما الهمز فى موضع العين من"ضياء فيكون على القلب كأنه قدم اللام التى هى الهمز إلى موضع العين وأخر العين التى هى واو إلى موضع اللام فلما وقعت طرفا بعد ألف زائدة انقلبت همزة كما انقلبت فى شقاء وغلاء وهذا إذا قدرته جمعا كان أسوغ ألا ترى أنهم قالوا قوسى وقسى فصححوا فى الجميع، وإذا قدرته مصدرا كان أبعد لأن المصدر يجرى على فعله فى الصحة والاعتلال والقلب ضرب من الاعتلال فإذا لم يكن فى الفعل لم ينبغ أن يكون فى المصدر أيضا.

ألا ترى أنهم قد قالوا: لاوز لوازا، وبايع بياعا، فصححوهما فى المصدر لصحتهما فى الفعل وقالوا قام قياما فأعلوه ونحوه لاعتلاله الفعل.(٢)

ولأبى البقاء توجيه آخر فقال: ويقرأ بهمزتين بينهما ألف، والوجه فيه أن يكون أخر الياء وقدم الهمزة، فلما وقعت الياء ظرفا بعد ألف زائدة قلبت همزة عند قوم.

وعند آخرين قلبت ألفا، ثم قلبت الألف همزة لئلا يجتمع ألفان(٣)

واحتج لهذة القراءة ابن خالويه فقال: يقرأ بهمزتين وبياء وهمزة فالحجة لمن قرأ بهمزتين أنه أخذه من قولهم ضاء القمر ضوءا أو أضاء، ومن قرأه

---

(١) الدر المصون ج٦ص١٥٢.

(٢) الحجة ج٣ص١٧٨وص١٧٩.

(٣) إملاء ما من به الرحمن ج٢ص٢٤ وروح المعانى ج١١ص٦٧.

بياء جعله جمعا لضوء وضياء كقولك بحر وبحار وهما لغتان أضاء القمر وضاء(١)

قال السمين الحلبى (رحمه الله): بعد أن ذكر اعتراض ابن مجاهد السابق: كثيرا ما يتجرأ أبو بكر على شيخه ويغلطه، وسيمر بك مواضع من ذلك، وهذا لا ينبغى أن يكون فإن قنبلا بالمكان الذى يمتنع أن يتكلم فيه أحد.(٢)

مما سبق يتبين لنا أن روآية: قنبل عن ابن كثير"ضئاء" لها توجيه لغوى كما ذكر أبو على وأبو البقاء وقنبل شيخ القراء بالحجاز انتهت إليه مشيخة الإقراء بها فهو بالرتبة السنية التى تمنع أن يتكلم فيه أحد فلا سبيل إلى الطعن فى هذه القراءة سندا ودرآية:

القراءة الرابعة والعشرون:

قال تعالى: ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ۚ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ (هود: ١١١)

قرأ حمزة وابن عامر وحفص عن عاصم: "إن" بتشديد النون ولما بتشديد "الميم"وهذه القراءة طعن فيها كثير من النحاة وعلى رأسهم المبرد والكسائى وأبو على الفارسي وإليك تفصيل ذلك:

قال الكسائى: "الله (عز وجل) أعلم لا أعرف لهذه القراءة وجها."(٣)

---

(١) الحجة فى القراءات السبع لابن خالويه ص١٨٠.

(٢) الدر المصون ج٦ ص١٥٢.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ج٢ص٣٠٥ وص٣٠٦ط عالم الكتب بيروت الثالثة سنة ١٩٨٨م تحقيق د/زهير غازى زاهد.

وزعم المبرد أن هذه القراءة لحن لا تقوله العرب فقال: هذا لحن، لا تقول العرب إنّ زيداً لما خارج، وهذه جسارة من المبرد على عادته.([1])

وحكى أبوجعفر النحاس تلحين هذه القراءة عند أكثر النحويين فقال: القراءة بتشديدهما عند أكثر النحويين لحن، حكى عن محمد بن يزيد أنه قال "إن هذا لا يجوز "ولا يقال" إن زيدا إلا لأضربنه،ولا لمَا لأضربنه" قال: وقال الكسائى "الله (ﷻ) أعلم لا أعرف لهذه القراءة وجها."([2])

واستشكلها الفارسي فقال: وكذلك قراءة من شدد "لما" وثقل "إن" مشكلة.. وذلك أن "إن" إذا ثقلت وإذا خففت ونصبت فهى فى معنى الثقيلة، فكما لا يحسن: إن زيدا لمنطلق، فكذلك لا يحسن تثقيل "إن" وتثقيل "لما" فأما مجئ لما فى قولهم نشدتك الله لما فعلت وإلا فعلت فقال الخليل: الوجه لتفعلن كما تقول أقسمت عليك لتفعلن، وأما دخول "إلا" و"لما" فلأن المعنى الطلب فكأنه أراد ما أسألك إلا فعل كذا،فلم يذكر حرف النفى فى اللفظ وإن كان مرادا، كما كان مرادا فى قولهم شر أهر ذا ناب أى ما أهره إلا شر وليس فى الآية: معنى نفى ولا طلب.

فإن قال قائل: يكون المعنى:لمن ما فأدغم النون فى الميم بعدم قلبها ميما فإن ذلك لا يسوغ ألا ترى أن الحرف المدغم إذا كان قبله ساكن نحو قرم مالك لم يقو الإدغام فيه على أن يحرك الساكن الذى قبل الحرف المدغم، فإذا لم يجز ذلك فيه- وكان تغييرا أسهل من الحذف – فألا يجوز الحذف الذى هو أذهب فى باب التغيير من تحريك الساكن أجدر.

---

(١) البحر المحيط ج٥ ص٢٧٤.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ج٢ص٣٠٥ وص٣٠٦.

على أن هذه السورة ميمات اجتمعت فى الإدغام أكثر مما كان يجتمع فى لمن ما ولم يحذف منها شئ وذلك قوله: ﴿ وَعَلَىٰٓ أُمَمٖ مِّمَّن مَّعَكَۚ ﴾ (هود: ٤٨) فإذا لم يحذف شئ من هذا فألا يحذف ثم أجدر.

وقد روي "وإن كلا لماً" منونا كما قال "وتأكلون التراث أكلا لما"فوصف بالمصدر. فإن قال: إن "لما" فيمن ثقل إنما هى "لما" هذه وقف عليها بالألف ثم أجرى الوصل مجرى الوقف فذلك مما يجوز فىى الشعر ووجه الإشكال فيه أبين من هذا الوجه، وحكى عن الكسائى أنه قال: لا أعرف وجه الثقيل فى"لما" ولم يبعد فيما قال.([1])

تفنيد ما تقدم من طعون: وعقب أبو حيان على زعم المبرد السابق فقال:وأما القراءة الثانية فتشديد إنّ وإعمالها في كل واضح. وأما تشديد لمّا فقال المبرد: هذا لحن، لا تقول العرب إنّ زيداً لما خارج، وهذه جسارة من المبرد على عادته. وكيف تكون قراءة متواترة لحناً وليس تركيب الآية: كتركيب المثال الذي قال: وهو أنّ زيداً لما خارج هذا المثال لحن، وأما في الآية: فليس لحناً، ولو سكت وقال كما قال الكسائي: ما أدري ما وجه هذه القراءة لكن قد وفق.([2])

ووجه أبو البقاء هذه القراءة بما يدفع اللحن عنها فقال: ويقرأ بتشديد الميم مع نصب كل، وفيها **ثلاثة أوجه: أحدها:** أن الأصل لمن "ما" بكسر الميم الأولى، وإن شئت بفتحها، فأبدلت النون ميما وأدغمت ثم حذفت الميم الأولى كراهية التكرير، وجاز حذف الأولى وإبقاء الساكنة لاتصال اللام بها وهى الخبر على هذين التقديرين.

---

(١) الحجة لأبى على ج٣ص ٢٧٣وص٢٧٤.

(٢) البحر المحيط ج٥ ص٢٦٦ وص٢٦٧.

الوجه الثاني: أنه مصدر لم يلم إذا جمع، لكنه أجرى الوصل مجرى الوقف، وقد نونه قوم، وانتصابه على الحال من ضمير المفعول في لنوفينهم وهو ضعيف.

الوجه الثالث: أنه شدد ميم "ما" كما يشدد الحرف الموقوف عليه في بعض اللغات، وهذا في غآية: البعد(١)

وقد أفاض السمين الحلبي (رحمه الله) فى توجيه هذه القراءة فقال: "وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ" هذه الآية: الكريمة مما تكلم الناس فيها قديما وحديثا وعسر على أكثرهم تلخيصها قراءة وتخريجا وقد سهل الله تعالى: فذكرت أقاويلهم وما هو الراجح منها.. وتلخص من هذا: أن نافعا وابن كثير: قرأ"وإن ولما" مخففتين،وأن أبا بكر عن عاصم خفف "إن" وثقل "لما"، وأن ابن عامر وحمزة وحفصا عن عاصم شددوا "إن ولما" معا، وأن أبا عمرو والكسائي شدد إن وخفف لما فهذه أربع مراتب للقراءة فى هذين الحرفين.هذا فى المتواتر..... وأما قراءة ابن عامر وحمزة وحفص عن عاصم ففيها وجوه:

أحدها: أنها "إن" المشددة على حالها، فلذلك نصب ما بعدها على أنه اسمها وأما "لما" فالكلام فيها كما تقدم من أن الأصل "لمن ما" بالكسر أو لمن ما"بالفتح وجميع تلك الأوجه التى ذكرتها تعود ههنا.(٢) والقول بكونها بمعنى "إلا" مشكل كما تقدم تحريره عن أبى على هنا"

---

(١) إملاء ما من به الرحمن ج٢ص٤٦

(٢) ذكر هذه الأوجه فى قراءة أبى بكر عن عاصم بتخفيف "إن" وتثقيل "لما" فذكر فى "لما" المثقلة الأوجه الآتية: **الأول:** أن الأصل لمن ما بكسر الميم على أنها من الجارة دخلت على "ما" الموصولة أو الموصفة كما تقرر أى لمن الذين والله ليوفينهم "أو لمن خلق والله ليوفينهم "فلما اجتمعت النون ساكنة قبل ميم "ما" وجب إدغامها فيها فقلبت ميما=

=وأدغمت فصار فى اللفظ ثلاثة أمثال، فخففت الكلمة بحذف إحداها فصار اللفظ كما ترى "لما"...

الثانى: ما ذهب إليه المهدوى ومكى وهو: أن يكون الأصل لمن ما بفتح ميم "من" على أنها موصولة أو موصوفة "وما" بعدها مزيدة فقال: "فقلبت النون ميما وأدغمت فى الميم التى بعدها فاجتمع ثلاث ميمات فحذفت الوسطى منهن وهى المبدلة من النون فقيل "لما".

قال مكى: والتقدير وإن كلا لخلق ليوفينهم ربك أعمالهم" فترجع إلى معنى القراءة الأولى بالتخفيف وهذا الذى حكاه الزجاج عن بعضهم فقال: زعم بعض النحويين أن أصله لمن ما ثم قلبت النون ميما فاجتمع ثلاث ميمات فحذفت الوسطى قال وهذا القول ليس بشئ لأن "من" لا يجوز حذف بعضها لأنها اسم على حرفين.

وقال النحاس: قال أبو إسحاق هذا خطأ لأنه تحذف النون من "من" فيبقى حرف واحد.

وقد رده الفارسى أيضا فقال: إذا لم يقو الإدغام على تحريك الساكن قبل الحرف المدغم فى نحو "قدم مالك " فأن لا يجوز الحذف أجدر"... واستدل الفراء على أن أصل "لما"لمن ما بقول الشاعر:

وإنا لمن ما نضرب الكبش ضربة ** على رأسهتلقى اللسان من الفهم

وبقول الآخر:

وإنى لمن ما أصدر الأمر وجهه ** إذا هو أعيا بالسبيل مصادره

...قال أبو شامة "وما قاله الفراء استنباط حسن وهو قريب من قولهم "لكنا هو الله ربى" إن أصله لكن أنا ثم حذفت الهمزة وأدغمت النون فى النون..ثم قال أبو شامة: "وما أحسن ما استخرج الشاهد من البيت"يعنى الفراء، ثم الفراء أراد أن يجمع بين قراءتى التخفيف والتشديد من"لما"فى معنى واحد فقال ثم تخفف كما قال بعض القراء"والبغى يعظكم" بحذف الياء عند الياء....قال أبوشامة "وهذا قريب من قولهم "ملكذب" و"علماء بنو فلان" و"بلعنبر" يريدون: من الكذب وعلى الماء بنو فلان وبنو العنبر قلت يريد قوله:

أبغ أبا دختنوس مأكلة ** غير الذى قد يقال ملكذب

وقول الآخر:

فما سبق القيسي من سوء فعله ** ولكن من طعنت علماء غرلة خالد =